دور مكتبة الملك فهد الوطنية في بناء مجتمع المعرفة

جوزاء بنت محمد القحطاني❖

مقدمة:

يعيش العالم منذ عدة عقود في مجتمع المعلوماتية الذي تؤدي فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدور الأكبر في عملية الإنتاج الكثيف للمعرفة، وتعد المعرفة من أهم دعائم تقدم الأمم والنهوض بها، فضلاً عن أنها مصدر من مصادر القوة في المجتمع، بل إنها هي المصدر الحقيقي للقوة، والباعث على الحراك الفكري والاجتماعي.

ومع تضاعف المعرفة الإنسانية تحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة العلمية التي أصبحت مورداً اقتصادياً مهماً ومصدراً رئيساً للدخل الوطني، ودعامة ضرورية للتقدم في مختلف مجالات الحياة، وأخذ مجتمع المعلومات يتحول تدريجياً وبثبات نحو مجتمع المعرفة حتى أصبح يطلق على العصر الحاضر (عصر المعرفة). وكان من الطبيعي أن تتطلع كثير من الدول إلى التحول نحو مجتمع المعرفة، بما في ذلك الدول النامية، وبفضل من الله ثم القيادة الرشيدة فإن المملكة العربية السعودية، وفي إطار الرؤى المستقبلية الرامية إلى التحول إلى اقتصاد متنوع ومزدهر، ومجتمع قائم على المعرفة مع المحافظة على القيم الإسلامية والتراث الثقافي للمملكة، قد قطعت شوطاً كبيراً في خطوات مشروع بناء المجتمع المعرفي تمثلت في إنجازات كثيرة، لعل من أهمها تبنى استراتيجية وطنية للتحول إلى مجتمع المعرفة، عملت وزارة الاقتصاد والتخطيط على إعدادها، وتهدف إلى أن تصبح المملكة مجتمعاً معرفياً بحلول عام ١٤٤٤هـ/ ٢٠٢٢م.

❖ قسم المكتبات والمعلومات، كلية الآداب، جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن.

وانطلاقاً من أهمية المكتبة الوطنية كمركز ثقافي ومعلوماتي يعكس تراث الأمة وتطورها العلمي والأدبي والثقافي، ودورها المهم في دعم قواعد مجتمع المعرفة وإرسائها من خلال تنظيم الإنتاج الثقافي الوطني وحفظه وتوثيقه والتعريف به ونشره، اعتمدت مكتبة الملك فهد الوطنية في رؤيتها وأهدافها نحو بناء مجتمع المعرفة على خطط وإستراتيجيات تتقاطع بشكل أو بآخر مع الإستراتيجية الوطنية تلك، إسهاماً منها في نشر الثقافة العلمية التي أصبحت من ضرورات عصر المعرفة.

وفي ظل تلك المعطيات نبعت فكرة الدراسة التي ترمي إلى التعرف إلى ماهية مجتمع المعرفة وأهم مقوماته وخصائصه، والتعريف بمكتبة الملك فهد الوطنية، ووصف مهامها والدور الذي تؤديه في بناء مجتمع معرفي، من خلال تحديد أبعاد الدور الذي تؤديه المكتبة في السعي الحقيقي نحو إقامة مجتمع المعرفة سواء في مجال نشر المعرفة أو إنتاجها أو توزيعها، وتسليط الضوء على جهودها وإسهاماتها المكتبة والمشروعات التي تقوم بها في سبيل حصر الإنتاج الفكري والتعريف به وإتاحته لمختلف فئات المجتمع.

مشكلة الدراسة:

تمثل المكتبة الوطنية بموقعها البارز في سياق النظام الوطني لمرافق المعلومات المنفذ الرئيس الذي يطل منه المجتمع المحلي على المستويين الإقليمي والعالمي، فالمكتبة الوطنية هي مؤسسة وضعت لها من القوانين واللوائح ما يكفل لها الاستمرارية، وهي تملك إستراتيجية واضحة، سواء في التكوين أو الأهداف أو الوظائف تختلف عن أي مؤسسة أخرى في الدولة، فهي الراعي الرسمي والرئيس لحماية حقوق الملكية الفكرية من خلال حفظ تراث الدولة وما يستجد من إنتاج فكري وطني، وهي بما يتوافر لها من موارد مادية وبشرية مؤهلة لأن تشارك في جميع أشكال التعاون وتبادل الوثائق والمعلومات على المستوى الدولي، فضلاً عن مسؤوليتها عن رعاية برامج التنسيق والتعاون وتبادل المنفعة على المستوى الوطني.

وتؤدي المكتبات الوطنية اليوم دوراً مهمًا في تطوير وتكوين فكر المجتمع وثقافته وبناء رأس مال بشري، فهي تمثل منبرًا لنشر الوعي المعلوماتي والثقافي، فبعد أن كانت مجرد مكان لتخزين الكتب وتزويد روادها بخدمات معلوماتية محدودة، باتت الآن القلب النابض

لبنى المجتمع التحتية ومنارة لثقافته، وتغير دورها ليتماشى مع متطلبات العصر الحديث ويتعدى إتاحة الكتب لأفراد المجتمع المحلي فحسب، إلى تقديم خدمات معلوماتية متقدمة ومتطورة من خلال تسخيرها تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الحصول على المعلومات وتخزينها واسترجاعها[١].

كما أنها تعتبر من أهم البنى التحتية والدعائم الأساسية للنهوض بالبحث العلمي ونشر تقاليد القراءة وتحقيق الإبداع الثقافي، وهي بذلك تشكل مدخلاً لولوج مجتمع المعرفة، ذلك أن مجتمع المعرفة يقوم على نشر المعارف وإنتاجها والمكتبات الوطنية هي الجهة الرسمية في كل دولة التي تعمل على نشر المعارف داخلياً وخارجياً، بل تتعدى ذلك إلى الإشراف على كل مكتبات الدولة ووضع اللوائح والقوانين التي تساعدها وتنظم عملها.

الأمر الذي يؤكد على وجود روابط قوية وأصيلة بين المكتبات الوطنية ومجتمع المعرفة، ويشير في الوقت ذاته إلى أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به في دعم وإرساء قواعد مجتمع المعرفة من خلال تنظيم وحفظ الإنتاج الثقافي الوطني وتوثيقه والتعريف به ونشره، انطلاقاً من أهميتها كمركز ثقافي ومعلوماتي يعكس تراث الأمة وتطورها العلمي والأدبي والثقافي وإسهاماً منها في نشر الثقافة العلمية التي أصبحت من ضرورات عصر المعرفة.

ومن هذا المنطلق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في شكلها المنهجي في التساؤل التالي: ما مدى إسهام مكتبة الملك فهد الوطنية في إرساء قواعد مجتمع المعرفة، وما المجهودات والمبادرات المبذولة في سبيل ذلك؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف إلى دور مكتبة الملك فهد الوطنية في التحول إلى مجتمع المعرفة. وتسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- التعرف إلى ماهية مجتمع المعرفة وأهم سماته ومقوماته وخصائصه وأبعاده.

٢- التعريف بمكتبة الملك فهد الوطنية ووصف مهامها، وتحديد أبعاد الدور الذي تؤديه في بناء مجتمع معرفي، سواء في مجال نشر المعرفة أو إنتاجها أو توزيعها.

٣- تسليط الضوء على جهود مكتبة الملك فهد الوطنية وإسهاماتها والمشروعات التي تقوم بها في سبيل حصر الإنتاج الفكري والتعريف به وإتاحته لمختلف فئات المجتمع.

تساؤلات الدراسة:

تثير هذه الدراسة عدة تساؤلات تعتقد الباحثة أن الإجابة عنها قد تحقق الأهداف المرجوة من الدراسة، ومن أبرز تلك الأسئلة ما يلي:

١- ما مجتمع المعرفة؟ وما أهم سماته ومقوماته وخصائصه وأبعاده ؟

٢- ما مهام مكتبة الملك فهد الوطنية، وما أبعاد الدور الذي تؤديه في بناء مجتمع معرفي، سواء في مجال نشر المعرفة أو إنتاجها أو توزيعها ؟

٣- ما جهود وإسهامات مكتبة الملك فهد الوطنية والمشروعات التي تقوم بها في سبيل حصر الانتاج الفكري والتعريف به وإتاحته لمختلف فئات المجتمع ؟

أهمية الدراسة:

تسلط هذه الدراسة الضوء على هذا الموضوع المهم للمكتبات الوطنية بوصفها مراكز ثقافية ومعلوماتية، تعكس تراث الأمم وتسهم في نشر ثقافتها العلمية، كما أن أهمية الدراسة تنطلق من كونها تسعى إلى التعرف إلى دور المكتبة الوطنية في إرساء دعائم مجتمع المعرفة والولوج إليه، إذ أصبحت المكتبات الوطنية الأساس لتوفير المعلومات والبيانات لشتى البحوث العلمية التي من شأنها تحقيق التنمية والتطوير في المجتمع.

منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستعانت في هذه الدراسة الوصفية التحليلية بمصادر كثيرة للمعلومات منها: الاعتماد على الإنتاج الفكري المتعلق بموضوع الدراسة بأشكاله التقليدية والحديثة الصادر باللغة العربية أو الإنجليزية، بالإضافة إلى الملاحظة الشخصية للباحثة والاتصالات الهاتفية مع المختصين والمسؤولين عن مكتبة الملك فهد الوطنية.

مصطلحات الدراسة:

تضمن عنوان هذه الدراسة بعض المصطلحات والمفاهيم الأساسية التي تكرر ورودها ويحسن إيضاحها سلفاً، لذلك تورد الباحثة فيما يلي تفسيراً لها:

١) مجتمع المعرفة:

تعرف موسوعة ويكيبيديا مجتمع المعرفة بأنه: "مجموعة من الناس ذوي الاهتمامات المتقاربة، الذين يحاولون الاستفادة من تجميع معرفتهم سويًّا بشأن المجالات التي يهتمون بها، وخلال هذه العملية يضيفون المزيد إلى هذه المعرفة، وهكذا فإن المعرفة هي الناتج

العقلي والمجدي لعمليات الإدراك والتعلم والتفكير(٢).

٢) المكتبة الوطنية:

هي مكتبة تنشئها الدولة خصيصاً كمستودع معلومات للبلد، حيث تجمع وتحفظ التراث الفكري الوطني والإعلام عنه، وعرِّفت المكتبة الوطنية في تقرير الإحصاء الدولي للمكتبات بأنها: "تلك المكتبة التي بغض النظر عن تسميتها تقوم بجمع وحفظ التراث الفكري والوطني، سواء عن طريق الإيداع القانوني أو بأي شكل آخر، والإيداع القانوني هو القانون الذي يلزم المؤلف أو الناشر بإيداع عدد من النسخ المجانية من المطبوعات أو الكتب الصادرة في المكتبة الوطنية.. وفي المقابل تحمي الدولة لهؤلاء المؤلفين حقوقهم في أفكارهم ومؤلفاتهم ويأخذ المطبوع رقماً للإيداع قبل أن يتم نشره"(٣).

أولاً: مجتمع المعرفة:

تشكل المعلومات اللبنة الأساسية في البناء المعرفي، إذ بعد استيعابها تتحول إلى معرفة، وبتطبيق المعرفة في مجالات الحياة العملية وتكرار عملية التطبيق تتحول إلى خبرة. ونظراً لأهمية المعرفة في حياتنا واقتصادنا، أصبح المهتمون بتطبيقات الحاسب يؤمنون بأن عصر المعلومات شارف على الانتهاء ليحل محله عصر المعرفة، وأن الاتجاه الآن نحو تنظيم قواعد المعرفة وبناء مجتمعات المعرفة، وأنه بتراكم تلك المعارف تصبح ثروة وطنية تحقق التقدم والتطور.

١) مفهوم مجتمع المعرفة:

كثر الحديث في الفترة الأخيرة عن مفهوم "مجتمع المعرفة" على نطاق واسع، والمقصود بهذا المفهوم يحيطه بعض الغموض حيث تعددت الآراء والأقاويل بشأنه، إلا أن معظم المفكرين والباحثين يتفقون على إن مفهوم "مجتمع المعرفة" يقصد به توافر وتشجيع مستويات متقدمة من البحث العلمي والتنمية التكنولوجية التي توفر المادة المعرفية لجميع أفراد هذا المجتمع بلا استثناء وبدون تمييز، بحيث يتم حثّ هؤلاء الأفراد على تعلم كيفية تحقيق الاستفادة المتكاملة والشاملة من المواد المعرفية المتوافرة وتوظيفها واستثمارها وإدارتها بشكل مناسب، ومن ثم فإن المعرفة هي التي تميز المجتمع وتحدد قدرته على الاستمرار والصمود والتقدم والتفوق في المنافسة.

وقد ظهر مفهوم مجتمع المعرفة لأول مرة في منتصف عقد الستينات من القرن الماضي، وقدم عدد من الباحثين تعريفات مختلفة حول

مجتمع المعرفة وخصائصه وأبعاده ومكوناته، ومن أبرز هذه التعريفات تعريف عبدالهادي بأنه: "المجتمع الذي يعتمد اعتماداً أساسياً على المعلومات الوفيرة كمورد استثماري وكسلعة إستراتيجية وكخدمة وكمصدر للدخل القومي وكمجال للقوى العاملة، مستغلاً في ذلك كافة إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبما يبين استخدام المعلومات بشكل واضح في كافة أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بغرض تحقيق التنمية والرفاهية "(٤)، ويعرفه فالونديس بأنه: "مجتمع يعترف بالدور الحاسم للمعرفة في تشكيل ثروة المجتمع وتكريس رفاهيته"(٥)، كما عرفه الخشاب بأنه: "المجتمع الذي يتصف أفراده بالامتلاك الحر للمعلومات وسهولة تداولها وبثها عبر تقنيات المعلومات والحواسيب والاتصالات وتوظيف المعلومة والمعرفة في خدمة الإنسان لتحسين مستوى حياته"(٦).

في حين ذهب مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بجنيف إلى تعريف مجتمع المعرفة بأنه: "مجتمع يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها بحيث يمكن من تسخير كامل الإمكانات في النهوض بالتنمية المستدامة وفي تحسين نوعية الحياة"(٧)، وذهب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تعريفه بأنه: "المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي وصولاً للارتقاء بالحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية"(٨).

كما صدر تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو في عام ٢٠٠٥م بعنوان (من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة)، وورد فيه تحت عنوان (لا يمكن اختزال مجتمعات المعرفة إلى مجتمع معلومات) "وبأنه لا ينبغي لبروز مجتمع عالمي للمعلومات، باعتباره ثمرة لثورة التكنولوجيات الجديدة، أن ينسينا أنه لا يصلح إلا وسيلة لتحقيق مجتمع حقيقي للمعرفة، فازدهار الشبكات لا يمكن له وحده، أن يقيم قواعد المعرفة، لأنه إذا كانت المعلومات فعلاً وسيلة للمعرفة، فليست هي المعرفة"(٩).

وتعرف وثيقة جامعة الدول العربية الخاصة بالرؤية الإقليمية لدفع وتطوير مجتمع المعلومات في المنطقة العربية مجتمع المعرفة بأنه: "البيئة الاقتصادية التي تطبق الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

بحيث يحسن استخدامها لييعم النفع الكامل"(١٠).

٢) السمات العامة لمجتمع المعرفة:

يتسم مجتمع المعرفة بعدد من السمات منها ما يلي:

- الانفجار المعرفي: يتسم مجتمع المعرفة بتوافر وتشجيع مستوى عال من التعليم والنمو المتزايد في قوى العمل التي تملك المعرفة وتحقق سرعة الابتكار والتجديد والتطوير، كما يتسم بالاحتفاظ بأشكال المعرفة المختلفة في بنوك للمعلومات وإمكانية إعادة صياغتها وتشكيلها أو تحويلها إلى خطط تنظيمية معقدة، بالإضافة إلى استغلال مراكز للبحوث الموجودة بالمجتمع، بحيث تكون قادرة على إنتاج المعرفة على نطاق واسع وبشكل متكامل يحقق الاستفادة الشاملة من الخبرات المتراكمة بالمجتمع.
- سرعة الاستجابة للتغير: يتسم مجتمع المعرفة بتحول مؤسسات المجتمع الخاصة والحكومية ومنظمات المجتمع المدني بعيداً عن أدوارها التقليدية، بحيث تمارس دور الهيئات (الذكية) التي تحقق السرعة والدقة في اكتشاف وعرض التيارات والاتجاهات السلبية غير الإيجابية داخل المجتمع التي تهدده بالفشل، وقد تحوله بعيداً عن أهدافها، كما يتسم مجتمع المعرفة بتغير طبيعة الوظيفة والعمل، حيث إن فيه مفاهيم متطورة مثل الجامعة الافتراضية والعيادة التي تقدم الاستشارات والعلاج عن بعد والتجارة الإلكترونية والعمل في المنزل على أن تكون أعلى مستوى من الجودة والكفاءة.
- التطور التكنولوجي: إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من الأساليب والنظم المقدمة تؤدي الدور الرئيس في مجتمع المعرفة، فهي التي تساعد على قيام مجتمع المعرفة وتدعم خصائصه ومقوماته، حيث يتسم مجتمع المعرفة بسرعة اكتساب القدرات والمعارف الجديدة بالإضافة إلى توافر نمط من التكنولوجيا الأحدث والأحسن أداءً والأرخص سعراً والأصغر حجماً والأخف وزناً والأكثر تقدماً وتعقيداً التي تتطلب نمواً متزايداً في القدرات البشرية التي تضم العلماء

والمطورين والتقنيين، إن مجتمع المعرفة هو مجتمع قادر على إنتاج البرمجيات (أشكال المعرفة المختلفة) وليس فقط استخدام أو حتى إنتاج المعدات الصلبة أو الأجهزة التي تستخدم في الحصول على المعرفة.

- انهيار الفواصل الجغرافية والتنافس في الوقت: التنافس في عاملي الوقت والعمل في كل مواقع مجتمع المعرفة هو السمة الأبرز له، ولا توجد به حدود زمنية أو فواصل جغرافية لتوفير الخدمات والمنتجات(١١).

٣) خصائص مجتمع المعرفة:

مرّ مفهوم مجتمع المعرفة بثلاث مراحل حتى تشكل بصورته الحالية:

- المرحلة الأولى: كانت من بداية السبعينات حتى بداية التسعينات من القرن الماضي ١٩٧٠-١٩٩٠م، ففي هذه المرحلة حدثت نقلة نوعية في مجال الاتصالات، واتساع البنى التحتية لاستخدام تكنولوجيا الاتصالات، إلى جانب تأسيس عدد من الهيئات والمنظمات التي عنيت بتطوير تكنولوجيا المعلومات.
- المرحلة الثانية: التي ظهرت في عامي ١٩٩١-١٩٩٢ م، في أثناء الحملة الانتخابية للرئاسة بالولايات المتحدة الأمريكية عندما أعلن إل جور في مشروعه الانتخابي فكرة البنية التحتية للمعلومات National Information Infrastructure كنقطة تحول نحو المستقبل طرحت في إطار هذا المشروع عدة أفكار: المنافسة، والتنمية الاقتصادية، والتشريعات، والخصوصيات، والأمن، وحقوق الملكية الفكرية، ولم تبق أفكار "إل جور" حبيسة حملته الانتخابية بالرغم من فشلة في الفوز بمنصب الرئاسة الأمريكية، بل وجدت طريقها نحو العالمية، معلنة وبخطى حثيثة بزوغ الموجة الثالثة والحالية، التي اتسمت بظهور مصطلح مجتمع المعرفة.
- المرحلة الثالثة: التي تبحث عن المرحلة الثانية، حيث شهد العالم انتشارًا واسعاً للإنترنت واستخداماته بشكل عمق الحاجة إلى وجود تشريعات تحكم هذا المجال وقد تبين أن صياغة التشريعات الجديدة لا يمكن أن تتم

بعيداً عن المجتمع ومكوناته، الأمر الذي أكسب التقدم في استخدام تكنولوجيا المعلومات والإنترنت بعداً اجتماعيًا. لذا لم تَعدْ اهتمامات هذه المرحلة مقتصرة على الطابع العلمي المحض لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وحسب، بل شملت مجالات عدة، منها التفاعل الاجتماعي والهوية والأخلاق والدين والأسرة وغيرها من الموضوعات(١٢). ومنذ أواخر التسعينات من القرن الماضي بدأت الدراسات و البحوث التي تدور حول مجتمع المعرفة في التحول من طابعها التكنولوجي البحت، لتصبح أكثر ارتباطاً بالبشر، وتركيزاً على المجتمع. إضافة إلى ذلك، ربط التطور في مجال مجتمع المعرفة بالتقدم الصناعي والتجاري ورقي الشعوب والرخاء. وسوقت الأمم المتحدة هذه الفكرة بين دول العالم التي أصبحت تسارع إلى تبني مفهوم مجتمع المعرفة، وتضع الخطط الإستراتيجية لتحقيق المعايير التي تدل على التحول إلى مجتمع المعرفة. فقد جاء في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٤م: "أن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أعادت بنهاية القرن العشرين صياغة طرق إنشاء المعرفة وجني ثمارها، وتجميعها وتوليفها ومعالجتها وتحسينها وتوجيهها. وهذا الأمر يزيد من كفاءة استخدام المعرفة وفاعليته في النمو والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى الحد الذي أصبحت فيه المعرفة عاملاً رئيسًا من عوامل إضافة القيمة وإنشاء الثروة في اقتصاد السوق. وفي عصر المعرفة الحالي أصبح العقل والأفكار الخلاقة والابتكارية مصدراً رئيساً من مصادر التفوق. وهذه العوامل تبشر أيضاً بدفع عجلة التنمية البشرية وتحسين نوعية الحياة على نحو كبير(١٣).

وقد أصبح ينظر إلى مجتمع المعرفة على أنه المجتمع الذي تغلب عليه الصفات التالية:

- المعرفة هي المصدر الرئيس المؤثر والفاعل في الحياة اليومية للأفراد والمجتمع والسياسة العامة.
- تشتمل المعرفة على العلوم والإنسانيات والتكنولوجيا والبحث العلمي والتنمية البشرية والإبداع والتربية واللغات

والأدب والفنون والثقافة التقليدية والمستترة.

- تختلف المعرفة عن المصادر المادية الأخرى، إلا في أنها غير قابلة للنضوب وحسب بل إنها تتزايد وتنمو بالشراكة وتعدد المستخدمين.
- يعمل مجتمع المعرفة على تحديد المعلومات والمعرفة وإنتاجها ونشرها واستخدامها من أجل التنمية البشرية.
- يهيئ مجتمع المعرفة الطرق الضرورية لجعل العولمة تخدم البشرية وتساعد في رخائها.
- إن مجتمع المعرفة دائب التطور والتغير نجو الأفضل، ولديه من أجل تحقيق ذلك رؤية عالمية طويلة الأمد.
- المعرفة هي المصدر الرئيس للقوة السياسية لمجتمع المعرفة.
- للطاقة البشرية قيمة مميزة لدى مجتمع المعرفة، وذلك بجعل البشر هم المصدر الرئيس للإنتاج والإبداع.
- مجتمع المعرفة متواصل ومترابط بشكل جيد ومتين عبر وسائل الاتصال والتواصل الحديث، ويمكنه أن يصل إلى مصادر المعلومات بسهولة ويسر.
- يعمل مجتمع المعرفة تحت مظلة اقتصاد المعلومات Economics of Information .
- لدى مجتمع المعرفة البنية التحتية المادية المتينة التي يقوم عليها أساسه الاقتصادي المتين، التي توفر الدعم المادي لنقل المعلومات والعلوم وتوصيلها(١٤).

وبناء على ذلك نستطيع القول بأن مجتمع المعرفة هو المجتمع الذي يتخذ من المعرفة منهجاً أساسيًا في جميع مجالات الحياة، وهذا المجتمع يتميز بمجموعة من الخصائص، هي:

١- إنتاج المعرفة وليس استهلاكها، إذ ينتج المجتمع المعرفة في مجالات متعددة ثم يبيعها باعتبارها ركناً اقتصادياً مهماً يقوم عليه الاقتصاد الوطني في الدولة، فالاقتصاد التقليدي قام على افتراضات عوامل مثل الأرض، والعمل، ورأس المال، وهذه عوامل الإنتاج الأساسية التي تنشئ الثروات، أما الاقتصاد الجديد فإن المعرفة لها أولوية خاصة على عوامل الإنتاج الأخرى، لأنها هي عامل الإنتاج الأكثر أهمية والأكثر قيمة، وهي النوع

الجديد من رأس المال القائم على الأفكار والخبرات والممارسات الأفضل. لهذا فإن استقطاب المعرفة والحصول عليها أصبح أكثر أهمية من الحصول على الأصول المادية.

٢- قد تموت المعرفة وتندثر ما لم توثق التجارب التي أنتجت المعرفة منها، فالغالبية العظمى من المعرفة التي تم اكتسابها خلال أجيال وتراكمت، يمكن أن تموت بموت الشخص الذي يملكها، وقد تموت المعارف وتندثر بإحلال معارف جديدة محل القديمة.

٣- امتلاك المعرفة خاصية أخرى، وخاصة المعارف ذات القيمة العالية، إذ يتم الاحتفاظ بها وعدم نشرها من أجل زيادة دخل المؤسسة، وهذا ما يعرف في الغرب (How Know)، بعض المؤسسات تحول المعارف التي تمتلكها إلى براءات اختراع (Patents)، أو أسرار صناعية تتمتع بالحماية القانونية.

٤- توافر مستوى عال من التعليم والنمو المستمر في المجالات كافة.

٥- توافر مراكز البحوث والتطوير، والعمل على دعمها بالأفراد المؤهلين والمعدات الضرورية للتطوير، والاستفادة من الخبرات التراكمية.

٦- لأن المعرفة تحتاج إلى تطوير مستمر حتى تتناسب مع المستجدات، لذلك فإنها تحتاج إلى تقنية وبرمجيات جديدة تتناسب معها، لذلك فمن المهم والضروري أن يكون هناك قدرة على إنتاج البرمجيات التي تستخدم في الحصول على المعرفة وليس إنتاج الأجهزة.

٧- المعرفة لا تستهلك بالاستخدام، بل على العكس فهي تتطور وتُولد بالاستخدام.

٨- إمكانية تقاسم المعرفة والخبرات العملية، وكذلك إمكانية نشر المعرفة عالمياً إذا توافرت الوسائل والسبل اللازمة لذلك[١٥].

٤) أبعاد مجتمع المعرفة:

لقد أصبح لمجتمع المعرفة أبعاد مختلفة ومتشابكة يجب استغلالها كما ينبغي حتى لا نعيش على هامش المجتمع الدولي، و من أهم هذه الأبعاد ما يلي:

- البعد الاقتصادي: المعلومات في مجتمع المعرفة لها بعد اقتصادي يؤثر في السلع أو الخدمات المتاحة وتوفر قيمة مضافة

لهـا في مختلـف مجـالات المجتمـع الاقتصـادية ونشـاطاته المختلفـة ممـا يسـهم في خلـق وزيـادة فـرص العمـل وتمكـين المجتمـع مـن المنافسـة، ومـن الشـائع في مجتمـع المعرفـة أن تقـوم المؤسسـات بالحصـول علـى معلومـات كـثيرة و متنوعـة قـد تسـتغلها لصـالحها الخاص وتحقيق مكاسب وأرباح خيالية من بيعها إلى مؤسسات أخرى قد تقوم بتحويلها إلى سلع تحقق لها هـي أيضًا مزيدًا من المكاسب والأرباح. ولابد من العمل على تحويل المعرفة إلى برمجيات يمكـن تسـويقها وهـذا أمـر يحتـاج إلى مهـارات وقـدرات واسـتثمارات ضـخمة حـتى يمكـن الصـمود أمـام المؤسسـات المتعـددة الجنسـيات الـتي تسـيطر علـى سوق المعرفة.

- البعد التكنولوجي: يتأثر مجتمع المعرفة بتـوفير البنيـة اللازمـة مـن وسـائل الاتصال وتكنولوجيا الاتصالات وجعلها في متناول الجميع، وبانتشار تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في مختلف مجالات الحيـاة، بالإضـافة إلى الاهتمـام بالوسـائط الإعلاميـة والمعلوماتيـة وتكييفهـا وتطويعهـا حسـب الظـروف الموضـوعية للمجتمـع، وتبشـر الثـورة الإلكترونيـة المعاصـرة بإمكانيـة الانفتـاح على مجالات كثيرة ومتنوعة تيسر قيام مجتمـع المعرفـة في كـثير مـن مجـالات العلم والتكنولوجيا، كما تسهم في توفير نوع خاص من التعليم والتدريب يتناسب ويتلاءم مع الظروف والأوضاع.
- البعد الاجتماعي: يسود مجتمع المعرفة درجة معينة من الثقافة المعلوماتية التي تهـدف إلى زيـادة الـوعي بتكنولوجيـا المعلومات ودورها في الحياة اليومية من حيـث الكـم والكيـف وسـرعة التطـوير الـذي يطـرأ علـى حيـاة الفـرد، ويقـوم مجتمع المعرفة على التعاون والشراكات المعرفيـة بـين المؤسسـات المختلفـة بالمجتمع داخليًا وخارجيًا.
- البعـد الثقـافي: يتـيح مجتمـع المعرفـة تقـديراً واسـعاً للمعلومـات والمعـارف والاهتمام بالقدرات الابداعية للأفراد وتوفير حرية التفكير والإبداع، وتسود بـه ثقافـة تقـيم وتحـترم مـن ينـتج هـذه المعلومـة ويسـتغلها في المجـال الصـحيح وتتـيح العدالـة في إنتـاج المعلومـات

وتداولها وتوزيع خدمات وإمكانيات العلم والمعرفة بين الطبقات المختلفة الموجودة في المجتمع، ويعد مفهوم "المنفعة المعلوماتية" هو السمة الأبرز للبعد الثقافي لمجتمع المعرفة الذي يتسم ببنية تحتية معلوماتية قوية تقوم على أساس أجهزة الحاسب الآلي والشبكات العامة المتاحة لكل الناس، وشبكات المعلومات وبنوكها.

- البعد السياسي: يتيح مجتمع المعرفة فرصًا متنوعةً لإشراك الجماهير في عملية اتخاذ القرارات، كما يتيح حرية تداول المعلومات ويوفر مناخاً سياسياً قائمًا على الديمقراطية والعدالة والمساواة والمشاركة السياسية الفعالة، وتؤدي منظمات المجتمع المدني ومؤسساته دوراً كبيراً لا ينكر في الإسهام في التمهيد وتيسير الطريق نحو المجتمع المعرفي في توفير الإرشاد وتيسير الحوار بين الأقران وتبادل الخبرات[١٦].

٥) متطلبات بناء مجتمع المعرفة:

يتطلب بناء المعرفة ما يلي:

- مساهمة قطاعات المجتمع كافة، وألا يكون ذلك حكراً على الدولة أو القطاعات الحكومية وحدها، فمنظمات المجتمع المدني ومؤسساته مدعوة للإسهام في التمهيد وتيسير الطريق نحو المجتمع المعرفي.
- يتطلب مجتمع المعرفة وضع سياسات تتسم بالشفافية وتشجع على المنافسة في بعض المجالات المهمة مثل التعليم والتدريب والحكومة الإلكترونية وإقامة مشروعات ثقافية تهدف إلى إنتاج وابتكار أفكار جديدة.
- إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم والانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى من خلال تشجيع وتحفيز جهود الترجمة، ووجود ثقافة معرفية متميزة في المجتمع تساندها وتشجعها وتبرز وتحترم قدرات التفكير والإبداع والسؤال والتأمل والبحث.
- توطين العلم في جميع النشاطات المجتمعية ووضع أهداف طموحه لسياسته وبما يسهم في قيام ذلك، وتقوية ودعم التماسك والتجانس في المجتمع بحيث يؤهل أفراد المجتمع للقيام بالمهام الصعبة التي سوف تستخدم فيها المعرفة.

- الاستخدام الأمثل لأجهزة الحاسب الآلي وشبكة الإنترنت وإتاحتها للأفراد والمؤسسات والأجهزة الحكومية بتكاليف معقولة، واستغلالها في مجالات اقتصاديات المعرفة والتجارة الإلكترونية العالمية والحكومة الإلكترونية.
- تشجيع المشاركة الإيجابية للشباب وتسليحهم بالمعارف والمهارات وتوفير التعليم والتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل إعدادهم للمشاركة الكاملة والفعالة في مجتمع المعرفة المنشودة.
- مواجهة جرائم القرصنة وانتشار فيروسات الكمبيوتر وإساءة استخدام واستغلال المعلومات الشخصية التي تشكل تهديدًا خطيرًا للاقتصاديات القائمة على المعلومات في مجتمع المعرفة، بالإضافة إلى حماية الخصوصية وضمان وجود بنية تحتية آمنة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال[١٧].

ويشير التقرير العالمي لليونسكو الذي صدر عام (٢٠٠٥م) تحت عنوان "نحو مجتمعات المعرفة " أنه يمكن استخلاص ما يلي:

١- لا تقتصر مجتمعات المعرفة على مجتمعات الإعلام، ولا يمكن اعتبار المعرفة مجرد سلعة خلافًا للإعلام.

٢- الحد من الفجوة الرقمية أمر مهم، لكنه غير كاف، إذ إن الفجوة الرقمية غالباً ما تقترن بفجوة معرفية أكثر عمقاً و قدمًا.

٣- ستؤدي المعرفة دوراً متزايداً في النمو الاقتصادي في بلدان الشمال كما في بلدان الجنوب، كما أنها تشكل أحد أسس التنمية البشرية المستدامة.

٤- يشكل ازدهار مجتمعات المعرفة فرصة جديدة للتنمية لبلدان الجنوب، طالما أنه لا يؤسس لوضع يصب في مصلحة بلدان الشمال.

٥- ليس هناك من نموذج وحيد لإنشاء مجتمع المعرفة، بل يجب أن تكون مجتمعات المعرفة تعددية، وأن تعترف بتنوع الثقافات المعرفية.

٦- لن تؤدي مجتمعات المعرفة رسالتها ما لم تؤسس فعليًّا قاعدة لأخلاقيات التعاون وتتحول إلى مجتمعات تتقاسم المعرفة[١٨].

وفي ضوء ما سبق فمن المؤكد أننا نعيش اليوم مجتمعاً جديداً في جميع جوانبه، مجتمع تغيرت وتبدلت كل ملامحه وسماته، إنه مجتمع المعرفة، الذي جاء للدلالة على حقبة جديدة من تاريخ البشرية تتميز باعتمادها بشكل كبير على قاعدة متينة من المعلومات الوفيرة التي تستخدم كمورد للدخل القومي من جهة، والتي ترتكز أساساً على بنى تكنولوجية بغية تحقيق الاستثمار الأمثل والفعال لهذه المعلومات من جهة أخرى.

لذلك فإن جميع الدول تحاول الوصول إلى مجتمع المعرفة، لما لها من قيمة ترفع من شأنها، وتزيد من قوتها ومكانتها بين الدول، فمثل هذا المجتمع تُقدم المعرفة فيه على كل شيء، وتحتل دائماً الأولوية، لتتدفق فيه المعارف والمعلومات بسهولة وبدون عوائق وصعوبات، بحيث يمكنه الوصول إلى المعرفة المطلوبة بوسائل متعددة ومتاحة للجميع بدون تكاليف باهظة.

وبمعنى آخر: إشاعة المعرفة وتعميمها في كل مرافق الدولة، بحيث تصبح الصفة المميزة للمجتمع من حيث الإنتاج أو التطبيق، لتكون رافداً للاقتصاد الوطني، وأصبح ذلك مقياس تقدم الأمم ومجالاً للتنافسية بينها، لا سيما وأن الاقتصاد الحديث قائم على المعرفة، وهو ما يعرف باقتصاد المعرفة الذي تشكل فيه المعرفة العصب الأساس.

ويمكن القول بأن المجتمع المعرفي أوسع نطاقاً من المجتمع المعلوماتي لأنه يضم جميع المصادر التي ينتج عنها معرفة. ومن الملاحظ أن اعتماد المجتمع على تقنية المعلومات والاتصالات يؤدي إلى تقدم معرفي، وأن إنتاج المعلومات يضع اللبنة الأساسية لبناء مجتمع معرفي. وأن التقدم المعرفي يعد أكثر دقة في الحكم على تطور المجتمع، حيث تعتمد كفاءته على النشاطات المعرفية التي تقومّ بها مختلف المؤسسات المعنية بالمعرفة بما في ذلك مؤسسات المعلومات بمختلف أنماطها وعلى رأسها المكتبات الوطنية، حيث أصبحت المعلومات من أهم معالم المجتمع المعرفي، ومن أبرز مقومات اقتصاد المعرفة.

ثانياً: المكتبات الوطنية ومجتمع المعرفة:

تبنت منظمة اليونسكو منذ ١٩٨٠م في مؤتمرها السادس عشر التعريف التالي للمكتبة الوطنية: "هي المكتبات المسئولة عن طلب وحفظ ونسخ جميع المطبوعات الهامة التي تنشر في الدولة، والعمل كمكتبة إيداع سواء حسب القانون أو تحت أي ترتيبات

أخرى، وتؤدي إلى جانب ذلك بعض الوظائف الأخرى مثل:

إنتاج الببليوجرافيا الوطنية، وحفظ وتحديث مجموعات نموذجية من الإنتاج الفكري الأجنبي يشمل ما كتب عن الدولة، واقتناء الفهارس الموحدة ونشر الببليوجرافيا الوطنية الراجعة"[١٩]، وتهدف المكتبة الوطنية إلى تحقيق الوظائف الأساسية التالية:

١- جمع النتاج الفكري الوطني (كتب ومخطوطات ودوريات ومواد سمعية بصرية ومصغرات فيلمية وبرمجيات حاسوبية وغيرها) وتنظيمه والتعريف به والإعلام عنه.

٢- جمع الوثائق الموجودة لدى الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية العامة، والوثائق المتعلقة بالدولة والوثائق الشخصية لدى الأفراد وحفظها وتنظيمها والتعريف بها ونشرها.

٣- القيام بمهام وأعمال الإيداع وفقاً لأحكام قانون حماية حق المؤلف ونظام إيداع المصنفات المعمول بها في الدولة.

٤- إصدار الببليوغرافيا الوطنية الشاملة بشكل دوري (سنوي) مستمر، إذ تعتبر هذه الببليوغرافيا ذات أهمية كبيرة في البحث العلمي وبث المعلومات عن الدولة نفسها، وتفيد في عملية اختيار مواد المعلومات المنشورة في دولة ما أو التي نشرت في عدة دول أخرى.

٥- إصدار الفهرس الوطني الموحد والذي يفيد في حصر مواد المعلومات المتوافرة في دولة ما والتعريف بأماكن توافرها في المكتبات ومراكز المعلومات فيه، مما يساعد في تشجيع عمليات الإعارة المتبادلة بين المكتبات ومراكز المعلومات في تلك الدولة، وبينهما وبين المكتبات ومراكز المعلومات في دول أخرى.

٦- تشجيع الدراسات والبحث العلمي على المستوى الوطني وتطويره من خلال تقديم الخدمات المكتبية والمعلوماتية الحديثة للباحثين والمستفيدين والمؤسسات الخاصة والحكومية.

٧- قيادة التخطيط لتطوير الخدمة المكتبية والمعلوماتية على المستوى الوطني.

٨- الإسهام في التخطيط لحركة النشر على المستوى الوطني وتطويرها والتعاون مع جهات النشر والطباعة والتأليف.

٩- العمل كمركز لتبادل المعلومات والمطبوعات على المستويين الوطني والدولي.

١٠- العمل كهيئة مركزية للفهرسة وتطوير برنامج الفهرسة أثناء النشر.

١١- التعاون مع المكتبات الوطنية ومراكز الوثائق والتوثيق والمعلومات والمنظمات الوطنية والإقليمية والعالمية المتخصصة في المجال[٢٠].

وهذا يعني أن المكتبة الوطنية بموقعها البارز في سياق النظام الوطني لمرافق المعلومات تمثل المنفذ الرئيس الذي يطل منه المجتمع المحلي على المستويين الإقليمي والعالمي، فالمكتبة الوطنية هي مؤسسة وضعت لها من القوانين واللوائح ما يكفل لها الاستمرارية، وهي تملك إستراتيجية واضحة، سواء في التكوين أو الأهداف أو الوظائف تختلف عن أي مؤسسة أخرى في الدولة، فهي الراعي الرسمي والرئيس لحماية حقوق الملكية الفكرية من خلال حفظ تراث الدولة وما يستجد من إنتاج فكري وطني، وهي بما يتوافر لها من موارد مادية وبشرية مؤهلة لأن تشارك في جميع أشكال التعاون وتبادل الوثائق والمعلومات على المستوى الدولي، فضلاً عن مسؤوليتها عن رعاية برامج التنسيق والتعاون وتبادل المنفعة على المستوى الوطني. وتؤدي المكتبات الوطنية اليوم دوراً مهمًّا في تطوير فكر المجتمع وتكوين ثقافته وبناء رأس مال بشري، فهي المنبر لنشر الوعي المعلوماتي والثقافي، فبعد أن كانت مجرد مكان لتخزين الكتب وتزويد روادها بخدمات معلوماتية محدودة، باتت الآن القلب النابض لبنى المجتمع التحتية ومنارة لثقافته، وتغير دورها ليتماشى مع متطلبات العصر الحديث، ويتعدى إتاحة الكتب لأفراد المجتمع المحلي فحسب، إلى تقديم خدمات معلوماتية متقدمة ومتطورة من خلال تسخيرها تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الحصول على المعلومات وتخزينها واسترجاعها[٢١].

كما أنها تعتبر من أهم البنى التحتية والدعائم الأساسية للنهوض بالبحث العلمي ونشر تقاليد القراءة وتحقيق الإبداع الثقافي، وهي بذلك تشكل مدخلاً لولوج مجتمع المعرفة ذلك أن مجتمع المعرفة يقوم على نشر المعارف وإنتاجها، والمكتبات الوطنية هي الجهة الرسمية التي تعمل على نشر المعارف داخلياً وخارجياً في كل دولة، بل تتعدى ذلك إلى الإشراف على كل مكتبات الدولة ووضع اللوائح والقوانين التي تساعدها وتنظم عملها.

وهذا ما يؤكد وجود روابط قوية وأصيلة بين المكتبات الوطنية ومجتمع المعرفة، ويشير في الوقت ذاته إلى أهمية الدور الذي يمكن أن

تقوم به في دعم وإرساء قواعد مجتمع المعرفة من خلال تنظيم الإنتاج الثقافي الوطني وحفظه وتوثيقه والتعريف به ونشره، انطلاقاً من أهميتها كمركز ثقافي ومعلوماتي يعكس تراث الأمة وتطورها العلمي والأدبي والثقافي، وإسهاماً منها في نشر الثقافة العلمية التي أصبحت من ضرورات عصر المعرفة.

ثالثاً: دور مكتبة الملك فهد الوطنية في بناء مجتمع المعرفة:

لمحة عن مكتبة الملك فهد الوطنية:

تُعد مكتبة الملك فهد الوطنية أنموذجًا للتلاحم بين القيادة والشعب، فهي في أصلها معلم تذكاري أراد من خلاله مواطنو مدينة الرياض أن يعبروا عن مدى حبهم وإخلاصهم لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز - رحمه الله - بمناسبة توليه الحكم عام ١٤٠٢هـ، وبدأ تنفيذ مشروع المكتبة في عام ١٤٠٦ هـ، ثم اتخذت بعد ذلك خطوة رئيسة تمثلت في اقتراح خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله - الذي كان أمير منطقة الرياض في ذلك الوقت - بالاستفادة من مشروع مكتبة الملك فهد وتحويله إلى مكتبة وطنية للمملكة العربية السعودية، وبالفعل صدر قرار مجلس الوزراء في ١٤١٠/٥/٦هـ بالموافقة على نظام مكتبة الملك فهد الوطنية وهيكلها الإداري، وتمت المصادقة على ذلك بالمرسوم الملكي الكريم رقم (٩/م) وتاريخ ١٤١٠/٥/١٣هـ. والمكتبة هيئة مستقلة ترتبط إداريًا بالديوان الملكي، ولها ميزانية مستقلة ومجلس أمناء يتولى رسم السياسة العامة لها.

الأهداف والمهام:

تهدف مكتبة الملك فهد الوطنية إلى اقتناء الإنتاج الفكري وتنظيمه وضبطه وتوثيقه والتعريف به ونشره، وتتضمن مهامها عددًا من المجالات الرئيسة، إضافة إلى ما قد يتفرع منها أو يتصل بها من مهام فرعية، وفقاً لما قد يقره مجلس أمنائها أو المشرفون عليها أو ما تقتضيه المصلحة العامة أو التطورات العلمية والتقنية في وسائل التراكم المعرفي، بما يسهم في بناء مجتمع المعرفة، ومن أهم هذه المهام ما يلي:

١- جمع كل ما ينشر داخل المملكة، وما ينشره أبناؤها خارجها، وما ينشر عنها، وما يعد من الموضوعات الحيوية لها من إنتاج فكري عالمي.

٢- جمع كتب التراث والمخطوطات والمصورات النادرة والمطبوعات والوثائق المنتقاة، وخاصةً ما له علاقة بالحضارة العربية والإسلامية.

٣- تسجيل ما يودع لديها وفقًا للأنظمة.
٤- إصدار الببليوجرافية الوطنية والفهارس الموحدة وغيرها من أدوات التوثيق.
٥- إنشاء قواعد المعلومات الببليوجرافية.
٦- تقديم الخدمات والدراسات المرجعية للأجهزة والهيئات الحكومية والخاصة.
٧- إقامة معارض الكتب والندوات والمؤتمرات وتنظيمها.
٨- تمثيل المملكة في اللقاءات والمؤتمرات الدولية في مجال اختصاصها.
٩- التعاون وتبادل المعلومات والمطبوعات مع المكتبات والهيئات.
١٠- قيادة وتطوير أعمال وخدمات المكتبات ومراكز المعلومات عن طريق ما يلي:

- المشاركة بدور أساس في وضع الخطط الوطنية لأنظمة المكتبات والمعلومات والوثائق بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- المشاركة بدور أساسي في وضع المواصفات والمقاييس الببليوجرافية الوطنية بالتنسيق مع الجهات المعنية وتشجيع ومتابعة تطبيقها في المكتبات ومراكز المعلومات.
- تنفيذ برامج استثمار المعلومات بما في ذلك إنشاء شبكة معلومات تعاونية بين المكتبات ومراكز المعلومات.
- الإسهام في إعداد ونشر البحوث والدراسات والأدلة الخاصة بأعمال المكتبات والمعلومات.

جهود مكتبة الملك فهد الوطنية في بناء مجتمع المعرفة:

أولاً: التسجيل والإيداع:

تقوم مكتبة الملك فهد الوطنية بمهام المركز الوطني لنظام الرقم الدولي المعياري للكتب (ردمك) والرقم الدولي المعياري للدوريات (ردمد)، وأصبح من مهامها تخصيص رموز الناشرين، وكذلك تسجيل المطبوعات الدورية التي تصدر بالمملكة، بالإضافة إلى تسجيل أوعية المعلومات المختلفة، وتخصيص رقم إيداع لها، مع فهرسة الكتب السعودية قبل نشرها حسب المواصفات الدولية، مما يعكس صورة جلية عن حركة التأليف والنشر في المملكة.

١- **التسجيل:** يقتضي تطبيق نظام الإيداع الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٢٦/م) وتاريخ ١٤١٢/٩/٧هـ حصول المؤلف أو الناشر أو الطابع على رقم إيداع يوضع داخل الكتب وأوعية المعلومات الأخرى المنشورة داخل المملكة، ويتم بموجب هذا الرقم التعرف إلى الإنتاج الفكري

وإصدار شهادات الإيداع التي توثق حقوق المؤلف والناشر والمنتج لتلك المصنفات الفكرية، وقد بلغ إجمالي المواد الثقافية من أوعية المعلومات المختلفة التي تشمل الكتب والكتيبات والمطبوعات الدورية والمواد السمعبصرية التي خصص لها رقم إيداع (١٢٨٦١٠) عنواناً منذ بداية تطبيق نظام الإيداع.

٢- الترقيمات الدولية (ردمك/ردمد): يستخدم الرقم الدولي المعياري للكتب والدوريات من أجل تمييز المطبوعات بأرقام فريدة غير قابلة للتكرار في أي مكان في العالم، وهذا مما يسهل عملية تداول المطبوعات والتعرف إليها بين المكتبات والناشرين على نطاق عالمي بغض النظر عن لغة المطبوع. وقد خصصت المكتبة خلال عام ١٤٣٣هـ (١٦٢٠) رمز ردمك للناشرين بزيادة مقدارها (٢٨) رمزًا عن العام السابق، وبلغ عدد أوعية المعلومات التي خُصِّص رقم ردمك لها (٥٤٨٢) وعاء، وبلغ مجموع المطبوعات الدورية المسجلة والمخصص لها رقم ردمد (١٦٢٩) مطبوعاً دورياً بزيادة مقدارها (٢٦) مطبوعاً.

٣- الإيداع النظامي: أصبحت المكتبة بموجب نظام الإيداع، وهو أحد أهم الأنظمة المنوط تطبيقه بها، مسؤولة عن حفظ الإنتاج الفكري السعودي بأشكاله كافة، ومنذ تطبيق نظام الإيداع عام ١٤١٤هـ بدأت المكتبة في تلقي المطبوعات المودعة وفهرستها ثم إدراجها في (الببليوجرافية الوطنية)، وقد أودع لدى المكتبة في عام ١٤٣٣هـ (١٣٢٣٠) نسخة من المطبوعات التجارية والحكومية حسب مقتضى نظام الإيداع من المقتنيات بمختلف أشكال أوعية المعلومات والنشرات التي تضاف إلى رصيد الإيداع من المقتنيات، ليصبح إجمالي المقتنيات السعودية المحفوظة في الإيداع (٢٤١٨٦٠) مادة.

ثانياً: الضبط الببليوجرافي الوطني:

يعني الضبط الببليوجرافي سلسلة من الإجراءات الفنية التي تختص بها مكتبة الملك فهد الوطنية، ويشمل ذلك تسجيل أوعية المعلومات السعودية وترقيمها وفهرستها

وتكشيفها فيما تصدره المكتبة من أدوات التوثيق التي تعتمد عليها المكتبات والباحثون في سرعة التعرف إلى الإنتاج الفكري السعودي وسهولة استرجاعه.

١- الببليوجرافية الوطنية السعودية: لقد صدر في العام ١٤٣٤هـ الجزء الثامن والعشرون من الببليوحرافية الوطنية السعودية الذي يغطي الإنتاج الفكري السعودي المنشور في عام ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، وبلغ إجمالي ما وثق في هذا الجزء (٤٦٦٧) تسجيل، منها (٤٠٦٧) تسجيلة باللغة العربية و(٦٠٠) تسجيلة باللغات الأخرى، وبهذا فإن المجموع الكلي للتسجيلات الموثقة خلال السنوات (١٣٠١-١٤٢٨) بلغ (٧٤٥٥٢) تسجيلة عربية، وبلغ عدد التسجيلات باللغات الأخرى (١٤٨٩٠) ليصبح إجمالي عدد التسجيلات (٨٩٤٤٢) تسجيلة.

٢- الكشاف الوطني للدوريات السعودية: تتولى المكتبة ضبط وتحليل الدوريات السعودية، حيث بلغ عدد التسجيلات (المقالات) المدخلة في قاعدة المكتبة حتى عام ١٤٣٣هـ (٩١٩٤١) تسجيلة، كما صدر في العام ١٤٣٣هـ المجلد (الخامس عشر) من الكشاف الوطني السعودي لعام ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥-٢٠٠٦م وثق من خلاله (٥٩٤٠) مقالة منشورة في (١٤٧) دورية سعودية.

ثالثاً: تنمية المقتنيات:

١- الاقتناء: تواصل المكتبة نشاطها في متابعة حركة النشر المحلية والعالمية والتعاقد مع الوكلاء ودور النشر والمؤلفين، إلى جانب الاستمرار في إدارة برنامج الإهداء والتبادل مع المكتبات المحلية والأجنبية والحصول على إهداءات كثيرة. وقد وصل عدد أوعية المعلومات المُسجلة في السجل العام لأوعية المعلومات (١٢٠٣٩٦١) وعاء حتى نهاية عام ١٤٣٣هـ، أما التقدير العام لأوعية المعلومات المسجلة وغير المسجلة دون حساب الوثائق فيبلغ حوالي (١،٩٣٤،٧٠٢) مادة.

٢- الإهداءات: تتلقى المكتبة كل عام مجموعة من الإهداءات المتميزة والمجموعات الخاصة من مصادر مختلفة: أفراداً (بعض الأدباء والشخصيات البارزة في المجتمع)

ومكتبات ومراكز معلومات حكومية أو أهلية (داخلية وخارجية) فضلاً عن بعض من المؤسسات الثقافية، وقد بلغ مجموع ما تلقته المكتبة حتى عام ١٤٣٣هـ (١٧١٣٩) وعاءً مختلفاً مما له علاقة بتاريخ المملكة والثقافة العامة.

٣- **الإهداء والتبادل:** لتنظيم برنامج الإهداء والتبادل مع المؤسسات الثقافية الداخلية والخارجية المختلفة، تتبع المكتبة سياسة إعداد قوائم بالعناوين المعدة للإهداء والتبادل يتم تحديثها كل ثلاثة أشهر لاستبعاد ما نفد وإدراج الإضافات الجديدة بها، لتوزيعها على المكتبات المحلية والخارجية، وأهدت المكتبة (١٨٨٥٨) كتابًا لمكتبات ومراكز معلومات داخلية، بالإضافة إلى (١٢١٢) كتابًا لمكتبات ومؤسسات ثقافية ومراكز معلومات خارجية ، وبلغ عدد أوعية المعلومات التي تم تبادلها مع مكتبات ومراكز معلومات مختلفة (١١٥٩) كتابًا، ليبلغ مجموع نسخ الإهداء والتبادل (٢١٢٢٩) نسخة.

٤- **الدوريات:** تقوم المكتبة بجميع عمليات التزويد ومتابعة الاشتراكات وتنظيم الدوريات وتجليدها، وتقتني المكتبة الدوريات العربية والأجنبية الراجعة والجارية على وسائط متعددة، منها: الأقراص المدمجة والميكروفلم، إلى جانب الشكل الورقي للصحف والمجلات التي تصل أقسام المكتبة عن طريق الشراء والاشتراكات والإيداع، وفي عام ١٤٣٣هـ اشتركت المكتبة وجددت الاشتراك في (٦٢٨) دورية عربية وأجنبية، كما ألغت الاشتراكات في بعض الدوريات الورقية المتاحة في قواعد البيانات التي تشترك بها المكتبة.

أ- **الاشتراكات الجارية:** يتوافر لدى قسم الدوريات كثير من الدوريات العربية والأجنبية الجارية ، وبلغ إجمالي الاشتراكات الجارية حتى نهاية عام ١٤٣٣هـ (١٢٢٦) دورية عربية وأجنبية.

ب- **الدوريات الجارية:** تقتني المكتبة (٣٧٢٢) عنواناً من الدوريات العربية والأجنبية الجارية، وتشمل بعض العناوين النادرة سواء في شكلها الورقي أو مصورة على ميكروفلم، بالإضافة إلى آلاف الدوريات المخزنة في أقراص مُدمجة محفوظة في إدارة

الخدمات المرجعية، أو متاحة على موقع المكتبة على شبكة الإنترنت، وقد أنجزت الإدارة في عام ١٤٣٣هـ تجليد (١٤٢٢) مجلداً من الدوريات السعودية والعربية.

رابعاً: الفهرسة والتصنيف:

تنفّذ المكتبة كل العمليات الفنية اللازمة من فهرسة وتصنيف لتنظيم جميع أنواع المقتنيات ومراجعتها وتحديثها، مع التركيز على فهرسة أكبر قدر من الإنتاج الفكري السعودي الذي يشكل المادة الأساسية للببليوجرافية الوطنية السعودية وتخزينها في قاعدة البيانات المركزية. وفي هذا الصدد تواصل المكتبة الفهرسة والتحليل الموضوعي لمقتنياتها ومراجعة رؤوس الموضوعات وتحقيق الأسماء الاستنادية السعودية والعربية وتحديثها، إلى جانب المشاركة في تقديم المعلومات والدعم الفني والاستشاري لبعض المكتبات الحكومية، مع الاستمرار في فهرسة بعض المجموعات الخاصة ومراجعة الببليوجرافية الوطنية وتكعيب الكتب والدوريات، ومتابعة تنفيذ مشروع فهرسة الكتب المتأخرة ومتابعة قاعدة البيانات المركزية، كما أصدرت القائمة الاستنادية لمداخل أسماء الهيئات العربية والأجنبية (الطبعة الثالثة)، وبلغ ما تم تصنيفه وفهرسته في عام ١٤٣٣هـ (١٨٢٨٠) عنواناً.

١- **قاعدة رؤوس الموضوعات:** وصل عدد رؤوس الموضوعات العربية والأجنبية المُنجزة في قاعدة البيانات (٧٤٠٦) صيغة جديدة أضيفت في عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ إلى محتويات قاعدة البيانات.

٢- **قاعدة الأسماء ومداخل الهيئات:** بلغ عدد الصيغ الاستنادية المعتمدة للأسماء العربية والأجنبية أشخاصًا وهيئات وأعلاماً (٢٥٠٦٥٥) مدخلاً، بزيادة (١٨٣٢١) مدخلاً جديدًا.

٣- **مشروع الفهرسة المتأخرة:** يهدف هذا المشروع إلى فهرسة الكتب التي تأخرت فهرستها في المكتبة على مدار عدة سنوات دون أن تتمكن من فهرستها والقيام بالإجراءات الفنية لها، بسبب النمو الكبير والمتسارع في مقتنياتها، وقد استفادت المكتبة من توقف بعض الخدمات في المكتبة الرئيسة بسبب الأعمال الإنشائية لتوسعة المبنى. فشكلت فريق عمل خاصاً بالمشروع، وبدأت في تنفيذ هذا المشروع منذ أوائل عام ١٤٣٠هـ، وقد بلغ ما تم عولج

وأنجز في مشروع الفهرسة المتأخرة (٤٠٠,٠٠٠) عنوانٍ منذ بداية تنفيذه.

٤- **قاعدة البيانات المركزية:** تعد قاعدة البيانات المركزية لمكتبة الملك فهد الوطنية أكبر قاعدة بيانات عربية لمكتبة واحدة متاحة على شبكة الإنترنت ، بما يغطي أكثر من (٥٠٩٥٠٥) عنوان من الكتب العربية والأجنبية المسجلة، منها أكثر من (٤٧٦,٣٤٥) عنواناً مفهرسة بالكامل فهرسة أصلية، تغطي حركة النشر والطباعة العربية لما يتجاوز خمسة قرون، إلى جانب بيانات المخطوطات العربية وأكثر من (١١٢,٦٢٤) عنوانًا سعوديًا ، تصل أوعيتها إلى أكثر من (٣٧٣,٩٥٢) مادة مودعة بالمكتبة ، مما صدر خلال الأعوام (١٣٠٠ -١٤٣٣هـ)، إلى جانب توثيق أكثر من (٩٤,٦٨٨) بحثاً ومقالة، مما نشر في المجلات والدوريات السعودية القديمة والحديثة التي ألفها وأبدعها نحو (٩٦١٤) مؤلفاً وكاتباً سعودياً وثقت أسماؤهم في قاعدة البيانات. وتُشكل قاعدة البيانات المركزية للمكتبة موردًا غنيًا للباحثين وكذلك المفهرسين وأمناء المكتبات المحلية والخارجية، حيث يجري تحديثها باستمرار بما يضاف من مصادر المعلومات، هذا إلى جانب ما تنتجه أو تقتنيه المكتبة من قواعد معلومات متخصصة.

خامساً: خدمات المعلومات:

١- **خدمات المستفيدين:** بالرغم من توقف الخدمات بشكل مباشر مع المستفيدين لظروف التوسعة القائمة في مبنى المكتبة الرئيس إلا أن المكتبة واصلت تقديم خدماتها للباحثين بشكل محدود، تمثل في تقديم المستخرجات الورقية والرد المباشر على استفسارات المستفيدين من خلال قنوات الاتصال المختلفة، بالإضافة إلى تقديم الخدمة لعدد من المؤسسات والجهات الحكومية، وقد بلغ عدد المستفيدين (١٢٠٠) مستفيداً - تقريباً- تمت غالبيتهم منهم عن طريق البريد الإلكتروني والهاتف.

٢- **الأقسام الخاصة:** تعنى الأقسام الخاصة بالمكتبة بتنظيم بعض المجموعات من المقتنيات ومصادر المعلومات التي تأتي على هيئة أشكال وعائية خاصة مثل: المخطوطات

والنوادر، والمواد السمعية والبصرية. كما يشمل ذلك المجموعات المميزة موضوعياً ولغوياً التي أفردت لها المكتبة أقساماً خاصة تتولى تنظيمها والاستفادة منها، وهي:

أ- مركز معلومات المملكة: يعد مركز معلومات المملكة من الأقسام المهمة في المكتبة حيث يهتم بشكل خاص بجمع كل ما يتعلق بالمملكة العربية السعودية من كتب عربية وأجنبية وصور ولوحات فنية وسلايدات وخرائط وأطالس وأشرطة فيديو وعملات معدنية وورقية وطوابع بريدية ونشرات وغيرها من مصادر المعلومات. ومن مقتنيات المركز أيضاً كتب الرحالة التي تعد مصدراً مهماً من مصادر دراسة تاريخ المملكة والجزيرة العربية. ويهتم المركز أيضاً بالبحث الدائم عن صور ملوك المملكة وأمرائها والتعاون الدائم مع وكالة الأنباء السعودية لتزويد الأرشيف الوطني للصور التاريخية التابع للمركز بكل مناسبات الدولة من الصور واللوحات الفنية التشكيلية السعودية وكل ما له علاقة بالمملكة في جميع المجالات عن طريق الجهات الحكومية أو الأفراد.

ب- الأرشيف الوطني للصور التاريخية: ويُعد مصدراً متميزاً للتاريخ السعودي المصور، ويحتوي على (٢٧٠٠٠) صورة معظمها ذات صلة بتاريخ المملكة العربية السعودية، جُمعت من أكثر من (٩٠) جهة حكومية وخاصة ومجموعة من الأفراد في مختلف أنحاء العالم، واستخدمت تقنيات حديثة في حفظها واسترجاعها ومعالجتها وتحسين جودتها ومن ثم فهرستها وتخزينها. ويأتي العمل في هذا الأرشيف توثيقاً لأهم المنجزات الحضارية التي حققتها المملكة منذ تأسيسها على يد الملك عبدالعزيز - رحمه الله-. ويهدف إلى الاستفادة من التقنية الحديثة في حفظ ومعالجة الصور القديمة ذات الصلة بتاريخ المملكة وتسهيل الوصول إليها عن طريق نظام آلي متطور. ولقد أصبح الأرشيف مصدراً متميزاً ومتخصصاً للتاريخ السعودي يحمل أبعاداً ثقافية وتعليمية رائعة للتعريف بماضي المملكة، ومرجعاً موثقاً لإفادة الباحثين والدارسين.

ج- المخطوطات والنوادر: تقتني المكتبة مجموعة كبيرة ومتنوعة من

المخطوطات الأصلية والمصورة ونوادر المطبوعات والمسكوكات والنقوش والطوابع والقطع المتحفية وبعض المقتنيات من الأصول النفيسة التي لا يوجد لها نظير في مكتبات العالم، وذلك عن طريق الشراء أو الإهداء أو النقل أو الاستنساخ من المكتبات المتعاونة مع المكتبة، ويتم معالجتها بعد ذلك بالتعقيم والترميم والفهرسة والتصوير الرقمي ومن ثم حفظها وإتاحتها للمستفيدين، وقد استطاعت المكتبة بناء رصيد كبير من نوادر المخطوطات والكتب والمقتنيات.

د- حماية التراث المخطوط: استمرت المكتبة في تنفيذ مشروع حماية التراث الوطني المخطوط الذي يستهدف المسح الرقمي، وتخزين عشرات الآلاف من المخطوطات الأصلية المفرقة في المكتبات والجهات الحكومية ولدى الأفراد والأسر، وذلك حسب متطلبات ولوائح نظام حماية التراث المخطوط في المملكة العربية السعودية الصادر برقم (م/ ٢٣) وتاريخ ١٤٢٢/٥/١٦هـ، وقد أنجز المسح والتخزين الإلكتروني لما مجموعه (٦٨٤١٠) مخطوطة أصلية، يصل عدد صفحاتها إلى (٢٥،٠٠٠،٠٠٠) صفحة من المخطوطات المحفوظة في (٢٠) مكتبة موزعة في مدن ومناطق المملكة، هذا إلى جانب تخزين وتوثيق (٣٣٥) مخطوطة من مخطوطات الأفراد والأسر وإصدار شهادات تسجيل لها.

هـ- الفهرس السعودي الموحد للمخطوطات: وهو أحد المهام التي أنيطت بالمكتبة من خلال نظام حماية التراث المخطوط، وتواصل المكتبة تنفيذ هذا المشروع، الذي يهدف إلى معالجة وتحليل أكثر من مئة ألف عنوان من المخطوطات الأصلية المتوافرة في المملكة، وتحديد مواقعها في المكتبات الحكومية أو الخاصة أو لدى الأفراد، وقد وصل عدد ما تم إنجازه ومعالجته حتى نهاية عام ١٤٣٣هـ (٣٢٠٠٠) عنوان.

و- مركز الوثائق: تجمع المكتبة من خلال هذا المركز الوثائق التاريخية التي لها علاقة بالدولة السعودية عبر حقبها الثلاث وتاريخها الطويل، وتشمل: الوثائق الحكومية والوثائق الخاصة

بالأفراد أو الأسر، إلى جانب كثير من الوثائق البريطانية والعثمانية والألمانية وغيرها، ويقوم المركز بفرز تلك الوثائق وفهرستها عبر برنامج فهرسة مخصص للوثائق التاريخية، وقد بلغ عدد الوثائق التي تقتنيها المكتبة ما يقرب من مليوني وثيقة تاريخية.

ز- المواد السمعية والبصرية: تحتفظ المكتبة بأوعية المعلومات المسموعة والمرئية مثل: الكاسيت وأشرطة الفيديو والأسطوانات والشرائح والسلايدات والوسائط الإلكترونية وتسهّل المكتبة مهمة الاطلاع على المواد الوثائقية واستنساخها لبعض الهيئات الحكومية، كما تحتفظ المكتبة بأكثر من ألف مادة من الأفلام القديمة والفيديو عن تاريخ المملكة وتسجيلات التاريخ الشفوي، وقد بلغ عدد هذه الأوعية (٢٥٦٦٥) مادة معظمها من الإنتاج الفكري السعودي مثل المحاضرات والمواد الوثائقية، يتم فرزها وترتيبها حالياً في قسم الوسائل في المبنى الرئيس بعد توسعته.

ح- المكتبات الخاصة: تقتني المكتبة أكثر من ثلاثين مكتبة أو مجموعة خاصة سعودية أو غيرها أُهديت إليها أو اشترتها، مما أغنى مقتنياتها بالمخطوطات والمطبوعات المتوارثة والنادرة من كتب العلماء، مما نُشر مُنذ أواخر القرن السادس عشر الميلادي. ومن أهم المكتبات التي تقتنيها المكتبة: مكتبة الشيخ محمد بن عبدالعزيز المانع، ومكتبة عبدالله ابن خميس، ومكتبة محمد حسين زيدان، ومكتبة فوزان عبدالله الفوزان، ومكتبة جميل أحمد أبو سليمان، ومكتبة سعد الجنيدل، ومكتبة عبدالله علي القصيمي، ومكتبة محمد عوض محمد، ومكتبة عبدالسلام هارون، ومكتبة إحسان عباس، ومكتبة المستعرب الأمريكي بيلي ايندر، وغيرها من مكتبات تعود لعلماء ومفكرين من السعودية والعراق ولبنان وسوريا ومصر والمغرب وتونس وفلسطين.

سادساً: البحوث والنشر:

تعد مكتبة الملك فهد الوطنية من أكبر الهيئات المتخصصة في نشر علوم المكتبات

والمعلومات والببليوجرافيا، فقد أصدرت المكتبة أكثر من (٤٠٦) عنوانٍ من الأعمال الببليوجرافية والبحوث والكتب والترجمات والكتيبات والأدلة التي لاقت إقبالاً على المستويات كافة، وأصبح بعضها من المراجع المعتمدة في بعض الجامعات السعودية والعربية، وقد لاقى هذا التميز في نشر البحوث والدراسات المتخصصة في علوم المكتبات والمعلومات صدى طيباً لدى المكتبات والمؤسسات العلمية، خصوصاً جمعية المكتبات والمعلومات التي منحت المكتبة جائزة التميز المهني نظير جهودها المشهودة في النشر العلمي.

وتصدر المكتبة مطبوعاتها في أربع سلاسل، هي:

- السلسلة الأولى: وتهتم بنشر البحوث والمؤلفات عن المكتبات والمعلومات في المملكة.
- السلسلة الثانية: وتُعنى بنشر الدراسات والبحوث في إطار علم المكتبات والمعلومات بشكل عام.
- السلسلة الثالثة: وتختص بنشر الأعمال الببليوجرافية والفهارس والكشافات والأدلة.
- السلسلة الحرة: وتُعنى بالدراسات والبحوث التي تؤرخ للحياة الفكرية والثقافية للمملكة قديمًا وحديثاً.

وحرصاً من المكتبة على سلامة مطبوعاتها فإنها لا تنشر إلا بعد إقرارها من لجنة النشر وعرضها على مُحكمين للموافقة على صلاحيتها العلمية ووفق منهج النشر بها. وقد قامت لجنة النشر بمتابعة مشروع إصدار سلسلة جديدة من الأعمال المتخصصة التي تعتمد على إعادة نشر البحوث والمقالات ذات الفائدة المستديمة التي سبق نشرها في الدوريات العربية، وذلك لتسهيل إتاحتها للباحثين وطلبة دراسات المكتبات والمعلومات، حيث تم مراسلة أكثر من مئة باحث لهذا الغرض فأصدرت منها تسعة مجلدات في مختلف موضوعات علم المكتبات.

كما تتولى المكتبة نشر الدوريات العلمية والنشرات، ومنها:

- مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية: وهي مجلة علمية محكمة تصدر مرتين في العام، وذلك منذ عام ١٤١٦هـ. صدر منها حتى الآن (٤٠) عدداً في (٢٠) مجلداً، نُشر فيها أكثر من (٥٠٠) بحثاً.
- نشرة أخبار المكتبة: التي صدر منها حتى الآن (٤٩) عدداً، وهي نشرة تغطي

فاعليات وأنشطة المكتبة ومشاركاتها في المعارض المحلية والدولية، وتبرز المقتنيات الحديثة في المكتبة من المخطوطات والنوادر والصور التاريخية.

سابعاً: تقنية المعلومات:

تستخدم المكتبة الحاسب الآلي في كل أعمالها الفنية، ومعظم الأعمال الإدارية والمالية، وفق أعلى المواصفات وأحدث الأنظمة المستخدمة في تنظيم المعلومات واسترجاعها، ولديها أكبر قاعدة بيانات ببليوجرافية مربوطة بالشبكة الداخلية السريعة، متاحة للباحثين على شبكة الإنترنت، كذلك يوجد فهرس إلكتروني متقدم سهل الاستخدام، ويتيح للباحثين الوصول إلى مقتنيات المكتبة من المطبوعات وقواعد البيانات الداخلية، وإلى آلاف المصادر الإلكترونية المتاحة على الشبكة العالمية، مما تقدمه المكتبة على موقعها الإلكتروني، إلى جانب تجربة المكتبة في النشر الإلكتروني، فقد نشرت كثيرًا من الكتب والمراجع على موقعها الذي يضم آلاف الصفحات من النصوص، والحقول التفاعلية الخاصة بالإيداع والتسجيل أو خدمات المعلومات التي يحتاجها الباحثون، بالإضافة إلى أعداد مجلة المكتبة، ونشرة أخبار المكتبة، والتقارير السنوية، وعدد من الصور الفوتوجرافية، وغيرها من المعلومات عن المكتبة(٢٢).

وتماشياً مع النهضة التقنية العالمية المطردة والبيئة الإلكترونية، ومواكبة لتطوير مبنى المكتبة الجديد وتوسعته، تشهد المكتبة نقلة نوعية وتطوراً كبيراً في تطبيق تقنية المعلومات وتجهيز البنية الأساسية لنظم المعلومات، وفي مجال تنظيم المعرفة وتخزينها واسترجاعها وتسهيل الخدمات للباحثين، مما يمثل للمكتبة مرحلة جديدة من التطور التقني، تمكنها من مواصلة مسيرتها والاستمرار بالنهوض بمسؤولياتها، في ضوء إستراتيجية واضحة المعالم، ووفق رؤية محددة تتمثل في أنها **"مكتبة وطنية رائدة في الحفاظ على الإنتاج الفكري والإرث الوطني، ومتميزة في تنظيمه وإتاحته باستخدام أحدث التقنيات والمعايير"**، تفرض أهدافها المرسومة أن تقوم بالمشروعات الرائدة في الدولة، وتتولى زمام القيادة والريادة في تعميم نتائج تلك المشروعات على المستوى الوطني، ويمكن أن تتم الريادة بطريق مباشر أو غير مباشر سواء من خلال الاستشارة أو الإرشاد للمكتبات الأخرى والارتقاء بالخدمات الإلكترونية للمكتبة

والنظر إلى التوجه الرقمي في جميع خدماتها، ليكون لها الدور الريادي والقيادي للمكتبات السعودية وتكون هي النموذج المحتذى به من قبلهم.

وتأكيداً لهذا الدور الذي تقوم به المكتبة، وفي إطار سعيها لتنفيذ توجهات الدولة في تحول الجهات الحكومية إلى تقديم خدماتها من خلال برامج التعاملات الإلكترونية، فقد انتهت من دراسة متكاملة لإعداد وتمكين الخطة التطويرية الإستراتيجية للتحول نحو التعاملات الحكومية الإلكترونية والمشروعات المتعلقة بها سعياً منها للوصول إلى خدمة إلكترونية متكاملة ومتميزة[٢٣]. وتركز تلك الخطة الطموحة خلال المرحلة الحالية على دعم مقومات البنية الأساسية لتحول المكتبة إلى الحالة الرقمية، من خلال ما يلي:

١- توفير التقنيات اللازمة لجعل المعلومات في متناول المجتمع الذي تخدمه.

٢- بناء خزائن المعلومات الإلكترونية التي يحتاج إليها المستفيدون في مختلف المجالات والموضوعات.

٣- بناء ملايين الصفحات الرقمية التي تمثل رصيداً جيداً في المحتوى الرقمي على مستوى المملكة.

وتشمل الخطة الإستراتيجية للمكتبة عدداً من المبادرات والمشروعات التطويرية التي سيتم تنفيذها على مدى الخمس سنوات القادمة ابتداءً من العام ١٤٣٥هـ، بالإضافة لاستمرار العمل في المشاريع التي سبق للمكتبة البدء في تنفيذها وعلى رأسها مشروع توسعة مبنى المكتبة. وترسم السطور اللاحقة ملامح أهم تلك المشروعات.

المشروعات التطويرية:

تهدف المكتبة إلى تنفيذ عدد من المبادرات والمشروعات التطويرية التي ستمكنها من القيام بواجباتها وصولاً إلى مجتمع المعرفة ومن أهم تلك المشاريع ما يلي:

١- مشروع توسعة مبنى المكتبة:

فرضت الزيادة الكبيرة التي يشهدها الإنتاج الفكري الوطني في المملكة، وتوقعات الاحتياجات المستقبلية لهذا الإنتاج، إجراء توسعة شاملة لمقر مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض، وقد انتهت أعمال تنفيذ مشروع توسعة المكتبة، الذي يتميز بفكرته التصميمية واستغلاله الأمثل للموقع. ويتضمن مشروع التوسعة إنشاء أدوار إضافية جديدة فوق المبنى السابق، بحيث تزيد المساحة الإجمالية للمبنى

من ٢١ ألف متر مربع، لتصبح ٨٧ ألف متر مربع، ويهدف المشروع إلى رفع القدرة الاستيعابية لمقتنيات المكتبة من ٦٠٠ ألف كتاب إلى نحو ٢٫٤ مليون كتاب، مع قابلية التوسع مستقبلاً مما سيمكنها من استيعاب ٣٫٣ مليون كتاب ودورية ووثيقة، وهو ما سيفي باحتياجات المكتبة لسنوات قادمة.

وروعي في المشروع الذي بدأ العمل به منذ عام ٢٠٠٨م، الحفاظ على المبنى القديم وجعله وسط المبنى الجديد. كما ربطت المناطق المجاورة للمشروع عبر ممرات للمشاة والسيارات ضمن تصميم الساحة العامة، وإنشاء مبنى لمواقف السيارات من دورين تحت الأرض للموظفين والزوار بمساحة ١٦ ألف متر مربع، وإعادة تصميم حديقة المكتبة السابقة بما يكفل توفير ساحة عامة شرق المبنى تبلغ مساحتها ٢٠ ألف متر مربع تقريباً. تضاف إلى الساحات العامة في المدينة، وتسد جانباً من احتياجات المنطقة المحيطة بالمكتبة التي تتسم بكثافتها العمرانية العالية وتعدد استعمالاتها، وبما يتناسب مع تصميم المكتبة الحديث ودورها الريادي في ثقافة المجتمع.

ويوفر التصميم فراغات كبيرة للمجموعات المكتبية وأوعية المعلومات غير المتاحة بشكل مباشر للجمهور، كما يوفر أيضاً فراغاً لمكتبة النساء ومكتبة الطفل مع قاعات للقراءة، وفراغاً للمكتبة العامة، وفراغات واسعة لأعمال المكتبات والأنشطة الثقافية المتعلقة بها مثل: قاعات الندوات والمحاضرات وقاعات العروض السمعية والبصرية فضلاً عن مكاتب العاملين في المكتبة ومقر جمعية المكتبات السعودية ومقر مجلس أمناء المكتبة وغيرها من المرافق الخدمية.

وتجدر الإشارة إلى أن المكتبة تستعد قريبًا للافتتاح الرسمي لمبناها الجديد بعد انتهاء الأعمال الإنشائية كافة بمشروع التوسعة والتي شملت جميع مرافق المكتبة والخدمات التي تقدمها للجمهور المستفيد من خدماتها من الباحثين وطلاب العلم وعشاق المعرفة في مختلف صنوف المعرفة، ويجري حالياً الترتيب لاستقبال الباحثين والزوار، كما يجري الترتيب والإعداد لحفل الافتتاح الذي سيصاحبه مؤتمر عالمي عن تقنيات المعرفة والمكتبات الوطنية في العالم وتطور أدوارها.

٢- مشروع البوابة الإلكترونية للمكتبة:

في ترجمة ملموسة لما أوصت به الخطة الإستراتيجية التي أعدتها المكتبة مع برنامج الحكومة الإلكترونية (يسّر)، شرعت المكتبة في تنفيذ مشروع (البوابة الإلكترونية الداخلية والخارجية للمكتبة). وتهدف المكتبة من هذا المشروع إلى تطوير الإجراءات الخدمية الداخلية والخارجية، ونقلها إلى بيئة عمل إلكتروني يستغنى فيها عن كثير من الأعمال اليدوية، وتقدم فيها خدمات مميزة لموظفي المكتبة وروادها.

وقد قامت إحدى الشركات الوطنية المتخصصة في هذا المجال بتنفيذ مشروع البوابة الإلكترونية للمكتبة، وتأمل المكتبة من تنفيذ هذا المشروع أن يكون اللبنة الأولى لمشروعات إلكترونية كثيرة قادمة، أهمها: الفهرس السعودي الموحد، والمكتبة الرقمية السعودية، وغيرها من المشروعات الإلكترونية التي تجعل من خدمات المكتبة متطورة ومتميزة جداً.

ويتكون المشروع من بوابتين، داخلية وخارجية، وتعكس البوابة الخارجية صورة مكتبة الملك فهد الوطنية وهويتها الثقافية من خلال الخدمات المطروحة من خلالها، في حين تهدف البوابة الداخلية إلى تعزيز التواصل والترابط والتفاعل بين موظفي المكتبة، كما تهدف إلى تسهيل العمل والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة، وتأتي الخدمات الإلكترونية على شقين هما: الخدمات الداخلية وهي مختصة بخدمات الموظفين، والخدمات الخارجية وهي مختصة بالنماذج الخدمية للمستفيدين من المكتبة.

وتضم البوابة الإلكترونية للمكتبة كثيرًا من التطبيقات الحديثة مثل: الفهرس العام، والنسخة الكفية (وهي عبارة عن نسخة كفية للبوابة الإلكترونية لمكتبة الملك فهد الوطنية يتم عرضها عن طريق الأجهزة الكفية)، دليل المكتبات ومراكز المعلومات (وهو عبارة عن تطبيق يُمكّن الزائر من التصفح والحصول على بيانات حول المكتبات الموجودة في المملكة العربية السعودية، والإحاطة الجانبية (تطبيق يتيح للزائر المسجل أن يطلع على: قائمة بالكتب التي قام الزائر بتصفحها، والاحتفاظ بنتائج البحث المستخدم، والاطلاع على حالة الطلبات التي قام بتقديمها، والاطلاع على ما هو جديد في البوابة).

٣- مشروع الأرشيف الوطني للصور التاريخية:

تعددت وسائل توثيق تاريخ المملكة العربية السعودية، إلا أن الصور مع كثرتها وأهميتها لم تحظ بذلك الاهتمام الذي يتناسب مع مكانتها التاريخية، لذا فقد كان من الضروري المبادرة في إنشاء مشروع وطني متكامل لجمع الصور الخاصة بالمملكة والعناية بها وحفظها بطرق حديثة كسبًا للوقت، بحيث يمكن التعرف على المصادر المجهولة التي قد لا يكون متاحاً الوصول إليها بعد عدة سنوات بسبب انقضاء العمر الزمني الافتراضي للأفراد ذوي العلاقة، أو لأسباب فنية تتعلق بأصول تلك الصور وطريقة حفظها.

ويعد الأرشيف الوطني للصور التاريخية في المكتبة الوحيد من نوعه في المملكة، من حيث حجم مقتنياته وتنوعها، حيث يضم أقدم الصور التي تعود إلى بدايات التقاط الصور الشمسية في الجزيرة العربية، وقد استكملت المرحلة الأولى من المشروع بحصول المكتبة على سبعة وعشرين ألف صورة قديمة جمعت من مصادر محلية وخارجية ومن المكتبات والأرشيفات العربية والعالمية ومن الأفراد داخل المملكة وخارجها، واستمرت المكتبة في تطوير المشروع في مرحلة ثانية للحصول على حوالي ثلاثين ألف صورة إضافية، مع إتاحة الاطلاع على الأرشيف الوطني عبر شبكة الإنترنت، إلى جانب إصدار بعض المراجع المصورة عن تاريخ المملكة العربية السعودية بالاستفادة من الأرشيف الوطني للصور التاريخية.

وقد استخدم أحدث ما وصلت إليه التقنية الحديثة لتنفيذ المشروع فيما يتعلق بأرشفة الصور وحفظها واسترجاعها ومعالجتها وإخضاعها لعمليات الفحص وتحسين جودتها وتصويرها، ومن ثم فهرستها وتخزينها لتكون جاهزة للعرض في أنظمة آلية متطورة، ووضعت الصور مع بياناتها على أجهزة مركزية للمساعدة في عمليات الاسترجاع ولتسهيل عمليات البحث على الباحثين والمختصين. وتحتفظ المكتبة بالأصول الورقية للصور التي حفظت في أماكن تخزين خاصة، ويستفيد من أرشيف الصور التاريخية كثير من الهيئات والصحف والأفراد والباحثين في تاريخ المملكة لا سيما في المناسبات الوطنية.

ويهدف مشروع الأرشيف الوطني للصور التاريخية إلى الاستفادة من التقنية الحديثة في حفظ ومعالجة الصور القديمة ذات الصلة بتاريخ المملكة، وتسهيل الوصول إليها، ليكون

الأرشيف مصدراً متميزاً ومخصصاً للتاريخ السعودي، يحمل أبعاداً ثقافية وتعليمية للتعريف بماضي المملكة، ومرجعاً موثقاً لإفادة الباحثين والدارسين والمهتمين بتاريخها. ولا شك أن ذلك يجسد تأكيداً لدور المكتبة الوطني الرائد في المحافظة على التراث الوطني، وتسهيلاً على الباحثين والدارسين في الوصول إلى الصور التي يحتاجون إليها.

٤- مشروع الفهرس السعودي الموحد:

شرعت المكتبة في مشروع الفهرس السعودي الموحد للإسهام في دعم تطبيقات الحكومة الإلكترونية بما يسهل الوصول إلى أوعية المعلومات وينمي برامج الإعارة التعاونية بين جميع المكتبات بهدف دعم ما لا يقل عن ٢٣٢٩ مكتبة سعودية تقدر مقتنياتها بالملايين من المواد المختلفة، بالإضافة إلى الاستفادة من هذا الرصيد المتراكم من المعلومات من خلال مجموعة من الخدمات المضافة التي تجعل هذا الفهرس المرجع الأول في الحصول على معلومات الحركة الثقافية والعلمية في المملكة العربية السعودية.

ويشتمل مشروع الفهرس السعودي الموحد على مجموعة من الخدمات المرجعية التي تؤديها المكتبة، بحيث تمكنها من إعداد قاعدة ببليوجرافية وطنية للأوعية المعلوماتية بمختلف أشكالها المتوافرة في المكتبات السعودية، ومن ثم إتاحة هذه القاعدة مع مجموعة من الخدمات الأخرى ذات القيمة المضافة كالتصنيف والتكشيف، التي تعزز من إتاحة المعرفة للجميع، وتفعيل الاستفادة من استثمار المكتبات فيه.

ويضم المشروع القاعدة الببليوجرافية الوطنية السعودية (SNB) وفهارس المكتبات السعودية على اختلاف أنواعها في شتى أرجاء الوطن، وسوف توحد هذه الفهارس من خلال هذا المشروع في قاعدة بيانات شاملة لكل تسجيلات الأوعية المتاحة داخل المكتبات السعودية، ثم يحدد أماكن وجود هذه الأوعية في تلك المكتبات، ويتيح الإعارة التعاونية بينها، ويؤمل من هذا المشروع الريادي أن يفرز مجموعة من الملفات الاستنادية السعودية الموحدة، وأن يعتمد الإجراءات والممارسات العلمية في التوصيف الببليوجرافي للمعلومات الوطنية ويوحدها، ويرفع من سقف الاستفادة من استثمارات المكتبات السعودية من خلال تفعيل هذه الاستثمارات في فهرس موحد يحقق طموحاتها ويوسع نشاطاتها، وكذلك يوسع مظلة الاستفادة من مجموعات كبيرة من

المكتبات الخاصة التي ستنضم إلى هذا الفهرس بإتاحة البيانات الخاصة بمجموعاتها للباحثين.

أما على المستوى العالمي فإن الفهرس السعودي الموحد سوف يكون له أثر كبير في إنشاء خريطة الثقافة السعودية (الخريطة التوثيقية الوطنية، خريطة أوعية المعلومات السعودية)، وسيطلق فهارس وطنية موحدة متخصصة فرعية عن الفهرس الأم (طبية، علمية، ...)، وسيدعم الإنتاج الفكري الوطني ويبرزه، ويعرف به، ويوفر معلومات غنية عن أوعية المعلومات السعودية (Enrichment)، ويبتدع منافذ لترويجها وتسويقها، وسيمهد كذلك لإطلاق مشروعات الرقمنة للتراث الفكري السعودي، خاصة ذلك المحفوظ في المكتبات الخاصة في المملكة، وسيرصد حقوق الملكية الفكرية، ويتيح ما انتهت فترة حمايته للمستفيدين الذين يتوجه إليهم هذا الفهرس، وهم الباحثون والمستفيدون في المملكة وخارجها، والمكتبات السعودية على اختلاف أنواعها، ومراكز البحوث والمعلومات والمكتبات العربية والعالمية.

ومما لا شك فيه أن تبني المكتبة لهذا المشروع الوطني بامتياز ينبثق من صميم مهامها التي نص عليها نظامها الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/أ) وتاريخ ١٤١٠/٥/١٣هـ والذي ينص في مادته الثانية على: أن المكتبة تهدف إلى اقتناء الإنتاج الفكري وتنظيمه وضبطه وتوثيقه والتعريف به، وحدد من وسائل تحقيق ذلك الهدف أن لها قيادة وتطوير أعمال وخدمات المكتبات ومراكز المعلومات عن طريق المشاركة بدور أساسي في وضع الخطط الوطنية لأنظمة المكتبات والمعلومات، والمشاركة في وضع المواصفات والمقاييس الببليوجرافية الوطنية، وتشجيع ومتابعة تطبيقها في المكتبات ومراكز المعلومات، وتنفيذ برامج استثمار المعلومات بما في ذلك إنشاء شبكة معلومات تعاونية بين المكتبات ومراكز المعلومات. ويعكس هذا الهدف السامي ووسائله الدور الحيوي الذي تتشرف به المكتبة، في تعزيز التنمية والنهضة الوطنية، ونقل الحركة الثقافية والمعلوماتية في المملكة إلى آفاق أكثر رحابة.

بالإضافة إلى أن المكتبة تسعى من خلال هذا المشروع إلى تطبيق نظام الإيداع الذي أنيط بها مهمة تطبيقه، حيث غدت المكتبة بتطبيقه -إضافة إلى وسائل تنمية المجموعات الأخرى كالشراء والإهداء والهبات - أغنى

المكتبات المحلية بأوعية المعلومات المتنوعة، التي تشكل الأساس المتين للفهرس السعودي الموحد، وبما أن نظام الإيداع ينص أيضاً على أن تدخل المكتبة بيانات المواد المودعة لديها في قاعدة بيانات آلية، تصدر المكتبة اعتمادًا عليها الببليوجرافية الوطنية للمملكة، لذلك تعد وظيفة إعداد الفهارس والكشافات من أهم وظائف المكتبات بشتى أنواعها، حيث تسهل على الباحثين سبل الحصول على المعلومات. والمكتبات الوطنية من أكثر هذه المكتبات اهتماماً بهذا النشاط الحيوي، فهي تعد الفهارس الوطنية التي تشمل الإنتاج الفكري لأبناء الوطن الواحد، بل إنها تستثمر في إنشاء تلك الفهارس، لكي تعزز قدرة الباحثين في الوصول إلى أوعية المعلومات، وتسهل مهمتهم في الوصول إليها في مكتبات الدولة كافة، وتغدو هذه الفهارس الوطنية أداة مهمة ترفع من استغلال هذه الأوعية وما يستثمر منها ويبذل، من أجل تشغيل المكتبات، كما أن هذه الفهارس تسهم في تجاوز الحواجز الجغرافية والمكانية فتتيح مخزونها لعموم الباحثين في الدولة وخارجها، وتمكنهم من الوصول إلى المخزون الثقافي للمكتبات المنضوية مجموعاتها تحت هذه الفهارس الوطنية، يضاف إلى ذلك أنها تعزز التعاون بين المكتبات وتنمي الخبرات المتبادلة بينها، وتوحد المعايير وأدوات فهرسة أوعية المعلومات المختلفة، وتوثق عراها بتمكين برامج الإعارة التعاونية بين المكتبات.

الأمر الذي يؤكد أهمية تبني أصحاب المكتبات الخاصة، ومسؤولي المكتبات العامة والأكاديمية ومراكز المعلومات داخل المملكة، الانضمام إلى هذا المشروع الرائد الذي سيجنون منه فوائد جمة، أقلها التعريف بمقتنياتهم ومجموعاتهم من أوعية المعلومات المختلفة. وحتى تتحقق أهداف هذا المشروع ويواكب النقلة النوعية التي تشهدها المكتبة تزامناً مع الانتقال إلى مبناها الجديد لتصبح المكتبة مكملة للقفزات الحضارية الكبيرة التي تقودها القيادة الرشيدة في سبيل رقي المملكة ونهضتها.

٥- مشروع المكتبة الوطنية السعودية الرقمية:

المكتبة الرقمية هي نظام للمعلومات يتحكم في نقل المعلومات إلكترونياً من المصادر كافة بشكل رقمي، حيث مثل ظهورها منعطفاً مهماً في تاريخ بث المعرفة والوصول إليها إذ أصبحت الأوعية الرقمية تسهم بشكل كبير في إتاحة المعارف ونشرها واستخدامها، والمكتبة بصفتها هيئة وطنية منوط بها تهيئة الإنتاج

الفكري والمعرفي لروادها ، حريصة قبل غيرها على مواكبة التطور باستحداث مثل هذه المشروعات الطموحة والبنّاءة.

وعلى هذا الأساس شرعت مكتبة الملك فهد الوطنية بإنشاء المكتبة الرقمية السعودية ضمن مشروعات خططها الإستراتيجية. وتعد هذه المكتبة الرقمية مشروعًا وطنيًا تتبناه المكتبة وتأتي استكمالاً لمشروع الفهرس السعودي الموحد لخدمة المكتبات والثقافة السعودية ، حيث يضم في عضويته (٢٣٢٩) مكتبة.

وتبرز أهمية المكتبة الرقمية السعودية في كونها ترصد المحتوى الرقمي السعودي في أماكن وجوده وتتيح للمستفيدين الوصول إليه من مكان واحد ، بهدف تعزيز المحتوى السعودي الرقمي وإتاحته للمستفيدين. وتشكل المكتبة الرقمية أحد المشروعات المهمة لسد الفجوة الرقمية ، لأهمية ما توفره من خدمات للباحثين والمستفيدين، ولوجود حجم كبير من التراث على هيئة ورقية بحاجة إلى معالجة لحفظه وإتاحته.

وتعمل المكتبة الرقمية على فتح آفاق جديدة تعزز التعاون بين مكتبة الملك فهد الوطنية والمكتبات في المملكة بحيث يمكن بناء قواعد بيانات والمشاركة فيها ، مما يزيد في ثراء الموارد الإلكترونية ويحسن الخدمات، فضلاً عن الإفادة من البنية الأساسية التي تملكها مكتبة الملك فهد والمتمثلة في الفهرس السعودي الموحد الضروري لبناء المكتبة الرقمية السعودية ، إضافة إلى إبراز مشروعات المكتبة وتمكينها من تحقيق أهدافها مثل مشروع الأرشيف الوطني للصور التاريخية وغيره من مشاريع المكتبة.

وتهدف المكتبة الرقمية السعودية إلى تشجيع الجهود التعاونية والتكاملية في مجال الرقمنة والتي ستسفر عن استثمارات كبيرة في صناعة المعرفة والبحث العلمي وتقنيات المعلومات والاتصالات للوصول إلى مجتمع المعرفة ، ودعم الاتصال والتعاون مع المكتبات السعودية والجامعات ومؤسسات البحث العلمي ودور النشر والمؤلفين وصناع المعرفة ، وبناء مكتبة رقمية سعودية تغطي أكبر قدر من المقتنيات الإلكترونية بأشكالها المختلفة (كتب رقمية ، نصوص، صور ، ملفات صوتية و فيديو ، ملفات PDF) ، وإتاحة المعلومات ليتمكن أي باحث من الوصول إلى المحتوى الذي يبحث عنه بسهولة ويسر ، سواءً بشكل مباشر أم من خلال برامج يستخدمها للاستفادة من هذا المحتوى، وتقديم خدمات معلومات افتراضية

للباحثين والمستفيدين، فضلاً عن نشر الثقافة المعلوماتية بين أفراد المجتمع بكافة فئاته وطبقاته، وتجميع المحتوى الرقمي السعودي من المكتبات السعودية.

كما تشكل المكتبة الرقمية مظلة عليا وداعمة لكل مبادرات الرقمنة للحد من الازدواجية وتقليل التكلفة، وتحقيق أهداف خطط التنمية في التحول إلى مجتمع المعرفة وإنجاز أهداف برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية من خلال تقديم خدمات إلكترونية حكومية لجميع فئات المجتمع وفي جميع المناطق، إضافة إلى تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية في التحول إلى مجتمع معلوماتي وتوفير المعلومات في جميع أنحاء البلاد ولجميع شرائح المجتمع، والعمل على تحقيق تلك الأهداف من خلال دعم نشر المحتوى العلمي السعودي وإتاحته عبر الإنترنت، والإسهام في بناء المجتمع المعرفي وتوفير محتوى سعودي عبر الإنترنت، إلى جانب دعم مبادرات الوصول الحر للمعلومات بهدف تكوين مجتمع المعرفة الذي تنادي به اليونسكو.

٦- مشروع مركز الدراسات الاستشارية:

برزت فكرة مشروع تأسيس مركز الدراسات الاستشارية بمكتبة الملك فهد الوطنية انطلاقاً من الرسالة الملقاة على عاتق المكتبة بوصفها مؤسسة خدماتية تسعى إلى تحقيق مجموعة أهداف من أبرزها: تقديم الخدمات المعلوماتية، ودعم حركة المعرفة والبحث العلمي، وتلبية احتياجات الباحثين داخل المملكة وخارجها. ونظراً للحاجة الملحة لكثير من الجهات الحكومية والخاصة إلى الدراسات العلمية، والخدمات الاستشارية، والبرامج التطويرية، والدورات التأهيلية والتدريبية التي تساعدها في تحسين خدماتها، والرفع من كفاية منسوبيها، وتبني الحلول والمقترحات لما قد يواجه بيئة العمل من صعوبات، فقد أصبحت هناك حاجة ملحة لإنشاء مثل هذا النوع من مراكز الدراسات الاستشارية، كما يعد المركز دعامة لإرساء منظومة التنمية الوطنية وتحقيق تطلعات القيادة، وتعزيز توجهات المملكة نحو التحول إلى مجتمع معرفي يعتمد على الخبرة المعرفية.

وبناءً على ذلك فقد أنشئ مركز الدراسات الاستشارية لينهض بتقديم الاستشارات والخدمات العلمية والبحثية للجهات المستفيدة بمقابل مالي، وذلك وفق مواصفات الجودة العالية والمعايير العالمية، وفي ضوء مجموعة من القيم المتمثلة في التميز والاحترافية

والمصداقية والشفافية والعمل بروح الفريق، حيث يعمل المركز على المواءمة بين حاجات الجهات المستفيدة، والالتزام بجودة الأداء. ويتطلع المركز إلى تحقيق رسالته بوصفه بيت خبرة، ومرجعية علمية وطنية معتبرة في تطوير بيئة العمل، ومواكبة الحراك المعرفي الذي تشهده المملكة العربية السعودية في مختلف المجالات الأكاديمية والإدارية والمهنية والبحثية والخدمية.

ويتمثل الهدف الرئيس الذي يسعى المركز إلى تحقيقه في تعزيز الدور المؤسسي في إعداد البحوث والدراسات المتميزة، وتقديم الخدمات الاستشارية في مختلف مجالات الأعمال بما يحقق الشراكة المجتمعية. ويعمل المركز على توفير بيئة علمية تسهم بفاعلية في بناء المجتمع وتنميته وتطوير القوى العاملة، حيث يقدم كثيرًا من الخدمات الاستشارية التي تحقق احتياجات المؤسسات، وتلبي تطلعاتها في ضوء خطة إستراتيجية شمولية تعتمد على بناء جسور مستدامة للتواصل مع الجهات المستفيدة محلياً وإقليمياً ودولياً. ومن أبرز الخدمات التي يعمل المركز على تقديمها ما يأتي:

أولاً: إعداد البحوث والدراسات العلمية:

من بين المهام المنوطة بالمركز إعداد البحوث العلمية والدراسات المسحية في مختلف ميادين المعرفة، وذلك بالشكل الذي يخدم احتياجات المستفيدين في القطاعين الحكومي والخاص. إضافة إلى تقديم خدمات الدعم والمساندة للباحثين والمؤلفين الذين قد يواجهون بعض الصعوبات في توظيف أساليب المنهج العلمي، والتحليل الإحصائي، والبحث في قواعد المعلومات، والترجمة، والمراجعات اللغوية، ونحو ذلك من العمليات الأخرى التي تدعم الإنتاجية العلمية، والنشر الأكاديمي، كما يتولى المركز التخطيط الإستراتيجي (إعداد الدراسات الإستراتيجية لصالح الجهات المعنية).

ثانياً: تقديم الاستشارات المتخصصة:

يقدم المركز مختلف أشكال الاستشارات العلمية في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية كافة، إضافة إلى مجالات العلوم البحتة والتطبيقية. علاوة على استعداد المركز لتقديم خدمات الإشراف على تنفيذ المشروعات الأكاديمية والتعليمية والفنية والتقنية وغيرها، حيث يحظى المركز بنخبة متميزة من الخبراء والأساتذة والمتخصصين المشهود لهم بالدراية والكفاية.

وتتمثل أبرز مجالات الخدمات الاستشارية التي يقدمها المركز في الجوانب الإدارية

والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصناعية والطبية والهندسية والعسكرية والإعلامية والقانونية والتسويقية والتربوية، وكذلك مجالات تقنية المعلومات واللغات والترجمة، والمشكلات البيئية المعاصرة، ونحو ذلك من الجوانب الأخرى التي تحتاجها الجهات المستفيدة، ويمكن أيضاً أن يقوم المركز بإعداد اللوائح التنظيمية الإدارية والمالية، ومراجعة الهيكل التنظيمي للمؤسسات، وإعداد أدلة لتوصيف الوظائف (Job Description)، وعمل أرشفة إلكترونية للوثائق والملفات، وإعداد الخطط الإستراتيجية، وتصميم قواعد المعلومات، وإعداد تصورات لتطوير المكتبات ومؤسسات المعلومات على إطلاقها، واقتراح الخطط لإنشاء مراكز المعلومات المتخصصة.

ولدى المركز الاستعداد لتقديم الخدمات الاستشارية الأكاديمية مثل: الإشراف على تصميم البرامج العلمية، وتصميم الخطط الدراسية في مختلف فروع المعرفة البشرية، ومراجعة البحوث الجامعية وتحكيمها.

ثالثاً: تنمية الموارد البشرية: يعمل المركز على تنمية الأفراد في مختلف القطاعات، وتحسين مهاراتهم، ومساعدتهم على ملاحقة المستجدات، ومواكبة روح العصر. ويقوم المركز بتأمين المدربين الذين يتمتعون بكفاية تدريبية عالية، وتأمين القاعات المجهزة بأحدث التقنيات، وكذلك تحديد الاحتياجات التدريبية، وتصميم البرامج والدورات التدريبية، وإعداد الحقائب المناسبة لاحتياجات المتدربين، وإعداد خطة التدريب، وتقويم البرامج التدريبية وفقاً للأسس والمعايير المتفق عليها عالمياً.

رابعاً: الخدمات والبرامج الأخرى: إضافة إلى ما سبقت الإشارة إليه، فإن مركز الدراسات الاستشارية يتطلع إلى توسيع نطاق خدماته، بحيث تشمل مجالات أخرى تعزز من مكانته، وتنسجم مع الأهداف المرسومة له، وتلبي احتياجات الجهات المستهدفة. ومن ذلك على سبيل المثال ما يأتي:

- تنظيم إقامة المؤتمرات والندوات واللقاءات وحلقات النقاش وورش العمل ونحو ذلك من المناسبات العلمية الأخرى.
- تنفيذ المشروعات التي تسهم في إثراء المجتمع المعرفي، ودعم المحتوى العربي الرقمي من خلال بناء قواعد المعلومات المحلية.
- إعداد الأعمال المرجعية (الموسوعات، والمعاجم، وكتب التراجم، والقوائم الببليوجرافية).

- توفير الكتب والمراجع العلمية في مختلف التخصصات، وترجمة الأجنبي منها بغرض تعزيز الثقافة المحلية.
- تسويق المطبوعات وتنظيم معارض الكتب، ومشروعات الرقمنة، والأرشفة الإلكترونية، والنشر الإلكتروني، وتصميم المواقع/البوابات على شبكة الإنترنت.
- تقديم خدمات إعداد التقارير بمختلف التخصصات وذلك وفق المعايير والمنهجيات المعتبرة.
- بناء اتفاقيات تعاونية وشراكات إستراتيجية مع الشركات العالمية، والتواصل مع مراكز الدراسات الاستشارية في مختلف دول العالم، والتعاقد مع الخبراء والباحثين المتميزين للمشاركة في إنجاز الدراسات.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج التي تؤكد في مجملها أن المكتبات كانت -وما زالت- وعلى رأسها المكتبات الوطنية، هي أهم مرافق المعلومات والمعرفة التي تسهم في التطور الحضاري، ودورها أساسي في نشر العلم والمعرفة اللذين هما أساس تقدم الشعوب والمجتمعات. وأن مكتبة الملك فهد الوطنية هي إحدى أهم المؤسسات المعلوماتية والثقافية في المملكة العربية السعودية التي تحظى بدعم ورعاية الدولة، حيث قفز بها هذا الدعم إلى مصاف كبريات المكتبات الوطنية في العالم من حيث الكادر الوظيفي المتخصص وحجم المُقتنيات ونوعية التجهيزات، كما كان لهذا الدعم والاهتمام الأثر الأكبر في تبوء المكتبة هذه المكانة المرموقة في زمن وجيز، وفي تأديتها دورها الوطني ووظيفتها المعرفية بكفاءة وجودة عالية ووفق أفضل الممارسات العالمية.

كما توصلت الدراسة كذلك إلى النتائج التالية:

١- أن مكتبة الملك فهد الوطنية تقوم بدور كبير وفاعل في إرساء قواعد وأسس المجتمع المعرفي بالمملكة العربية السعودية، فقد كان لها منذ إنشائها دور في مجالات التوثيق وحفظ الإنتاج الفكري السعودي، وتقديم الخدمات المعلوماتية، بما يتلاءم مع التنمية الشاملة التي تشهدها المملكة، وقد غيرت عمليات التوثيق والتسجيل التي

تقوم بها المكتبة نمط الإحصاءات التقديرية السائدة عن حجم الإنتاج الفكري السعودي، سواء في المصادر المحلية أو الأجنبية، كما أسهمت بدور إيجابي في تحسين شكل الكتاب السعودي، ونشره، والتعريف به، وذلك من خلال الفهرسة أثناء النشر وتخصيص الأرقام المعيارية الدولية.

٢- تضطلع مكتبة الملك فهد الوطنية بدور كبير في بناء مجتمع المعرفة ونشر ثقافة الوعي المعرفي في المملكة من خلال كثير من المبادرات والمشاريع المعرفية التي تقوم بها، ولا شك أن تدشينها لتلك المشروعات يعني تطلعاً لأن تقوم بدورها الكامل كمكتبة وطنية ذات رؤية واضحة ورسالة سامية.

رؤية: بأن تكون منارة للمعرفة وقائدة للمبادرات المعرفية المشتركة في المملكة وفي الوطن العربي، وأن تتبوأ مكانتها كمكتبة وطنية تهيمن على صنوف المعرفة في كل مكتبات الدولة ومؤسساتها المعرفية، وتكون نموذجًا في منهجية وشمولية ما تقدمه من خدمات معرفية لمؤسسات الدولة، وللباحثين والدارسين داخل المملكة وفي كل أنحاء العالم.

ورسالة: تهدف إلى القيام بدور المكتبة الوطنية القيادي وتوظيف السبل كافة المعنية باقتناء النتاج الوطني، وقيادة المكتبات في المملكة على اختلاف أنماطها لتحقيق التكامل في المصادر والخدمات، وقيادة المبادرات المعرفية الوطنية.

٣- تتبنى مكتبة الملك فهد الوطنية مشروع "المكتبة الرقمية السعودية"، وهو مشروع وطني بامتياز يهدف إلى تشجيع الجهود التعاونية والتكاملية في مجال الرقمنة، ونشر الثقافة المعلوماتية بين أفراد المجتمع بفئاته وطبقاته كافة، وتجميع المحتوى الرقمي السعودي، ومن المأمول أن تصبح "المكتبة الرقمية السعودية" النواة الحقيقية للبحث العلمي وللصناعة المعرفية في المملكة العربية السعودية للوصول إلى مجتمع المعرفة، وأن تسهم في تحقيق أهداف خطط التنمية في التحول إلى مجتمع المعرفة، وإنجاز أهداف برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية، إضافة إلى تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية في التحول إلى مجتمع معلوماتي، والعمل على تحقيق

تلك الأهداف من خلال دعم نشر المحتوى العلمي السعودي وإتاحته عبر الإنترنت والإسهام في بناء المجتمع المعرفي.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء ما انتهت إليه الدراسة من نتائج كشفت عنها السطور السابقة ، وفي ضوء ملاحظات الباحثة يمكن طرح مجموعة من التوصيات، ومن أهمها ما يلي:

- أهمية بناء وتطوير خطط وإستراتيجيات مكتبة الملك فهد الوطنية في التحول إلى مجتمع المعرفة في ضوء الإستراتيجية الوطنية للتحول إلى مجتمع المعرفة التي عملت وزارة الاقتصاد والتخطيط على إعدادها ، وبما يتوافق مع الإستراتيجيات والسياسات والخطط الوطنية المعتمدة رسميًا ، مثل: السياسة الوطنية للعلوم والتقنية ومبادرات التطوير التقني ، والخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، وإستراتيجية الموهبة والإبداع ودعم الابتكار.
- ضرورة وضع خطط تسويقية لتسويق مشروع "المكتبة الرقمية السعودية" واستخدامها من قبل جميع أطياف المجتمع السعودي من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

المصادر والمراجع

(١) عبدالملك السبتي وعتيقه لحواطي، **دور المكتبة الوطنية في التوجه نحو إرساء قواعد المعرفة، المكتبة الوطنية الجزائرية نموذجاً**، بحث قدم لمؤتمر الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، الدوحة، ٢٠١٢م.

(٢) موسوعة وكيبيديا، متاح في **http://ar.wikipedia.org**

(٣) تقرير الإحصاء الدولي للمكتبات، ٢٠٠٢م.

(٤) محمد فتحي عبدالهادي، **المعلومات وتكنولوجيا المعلومات على أعتاب قرن جديد**، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب، ٢٠٠٢م.

(٥) Valendu, Gerard, **Towards knowledge society Foundation Travoie**: University Infose 2000.

(٦) عبدالاله الخشاب، **الجامعة في خدمة المعرفة**، الاسكندرية، جامعة الاسكندرية، ٢٠٠٠م.

(٧) **مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بجنيف**، ديسمبر ٢٠٠٣م

(٨) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية نحو إقامة مجتمع المعرفة لعام ٢٠٠٣م**، متاح على: **http://www.undp.org/**.

(٩) تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو: من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة، ٢٠٠٥م.

(١٠) وثيقة جامعة الدول العربية (الرؤية الإقليمية لدفع وتطوير مجتمع المعلومات في المنطقة العربية)، ٢٠٠٥م

(١١) Tuomi , I (2001) From Periphery to certre: emerging research topics knowledge society.Technology)on Review 116 , Helsinki: TEKES.

(٢) المرجع السابق.

(١٣) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٤م، متاح على: http://www.un.org/arabic/

(١٤) Brtz , j.; Lor, p; Coetzee, I. & Bester , A. (2006) Africa as a knowledge society: a reality check. The International Information Library Review: 38 , pp 25-40.

(١٥) مجلة أخبار المكتبة، ع ٤٧، ص ٥٢، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠١٢م.

(١٦) Slaus, I,(2007) Building a knowledge – based society: the case of

South East Europe.Futures: 39, pp 986-996.

(١٧) المرجع السابق.

(١٨) التقرير العالمي لليونسكو، "نحو مجتمعات المعرفة"، ٢٠٠٥م.

(١٩) سعد محمد الهجرسي، سيد حسب الله. المكتبات والمعلومات والتوثيق (أسس علمية حديثة ومدخل منهجي عربي)دار الثقافة العلمية: الاسكندرية، ١٩٩٩م، ص ١٦٨، ١٦٩.

(٢٠) عمر أحمد همشري، ربحي مصطفى عليان، المرجع في علم المكتبات والمعلومات.- دار الشروق للنشر والتوزيع: عمان ، ١٩٩٧.

(٢١) عبدالملك السبتي وعتيقة لحواطي، مرجع سابق.

(٢٢) التقرير السنوي لمكتبة الملك فهد الوطنية ١٤٣٣هـ.

(٢٣) المرجع السابق.

***